المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية

دراسة تحليلية و رؤية مستقبلية –

الأستاذ عبد اللطيف بلغرسة
– كلية الاقتصاد – جامعة عنابة

المـقدمة:

تمارس المؤسسة الاقتصادية نشاطها في ظل محيط تنافسي من حيث الطبيعة ومتغير من حيث التكوين ومتعدد من حيث الأطراف ومتجدد من حيث التأثير ومتداخل من حيث العوامل، لذلك ينجر عن كل ذلك تحديات توصف بالمباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى، يحكم على بعضها بالسلب ومن جانب وبالإيجاب من جانب آخر.

وعليه تأتي الإصلاحات المالية والمصرفية وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية في صلب هذا السياق ذلك أنه ما تنفك آثار هذه الإصلاحات عن التأثير على وظائف المؤسسة التمويلية، الإنتاجية، التسويقية ومرورا بالجبائية وإنتهاءا بالتأهيلية من أجل زيادة كفائتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية وتعظيم مكاسبها الأربحية رفعا لتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، وذلك على اعتبار أن المؤسسات المالية والمصرفية هي الدافع للمؤسسة كقوة خلفية من خلال عملية التمويل وهي الجالب لها كقوة أمامية من خلال عملية التأهيل.

أولا: الإصلاحات المالية والمصرفية قبل سنة 1990م

بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر سنة 1962م لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات عام 1971م المالية التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وفي عام 1978م تم التراجع عن مبادئ إصلاحات 1971م حيث: ***تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية المتوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.1***

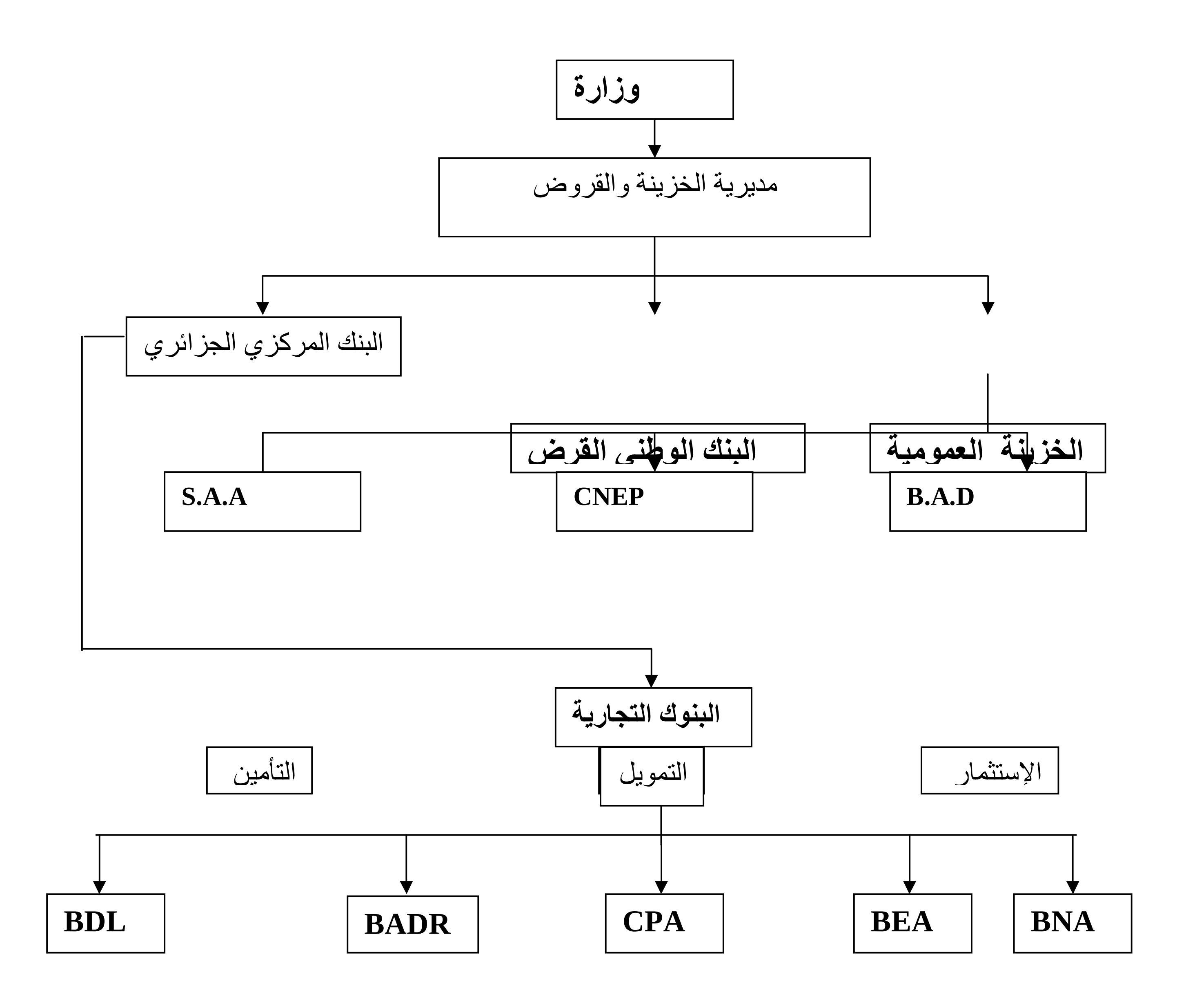
ونتيجة للهزة المزدوجة للاقتصاد الجزائري – **سقوط أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار** – ظهرت إصلاحات سنة 1986م وذلك بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986م المتعلق بالنظام البنوك القرض حيث: ***تم إدخال إصلاح جدري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسكية للنظام البنكي وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير***

***النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية*.2**، وتم اعتماد ذلك: ***بإدخال مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية*.3**

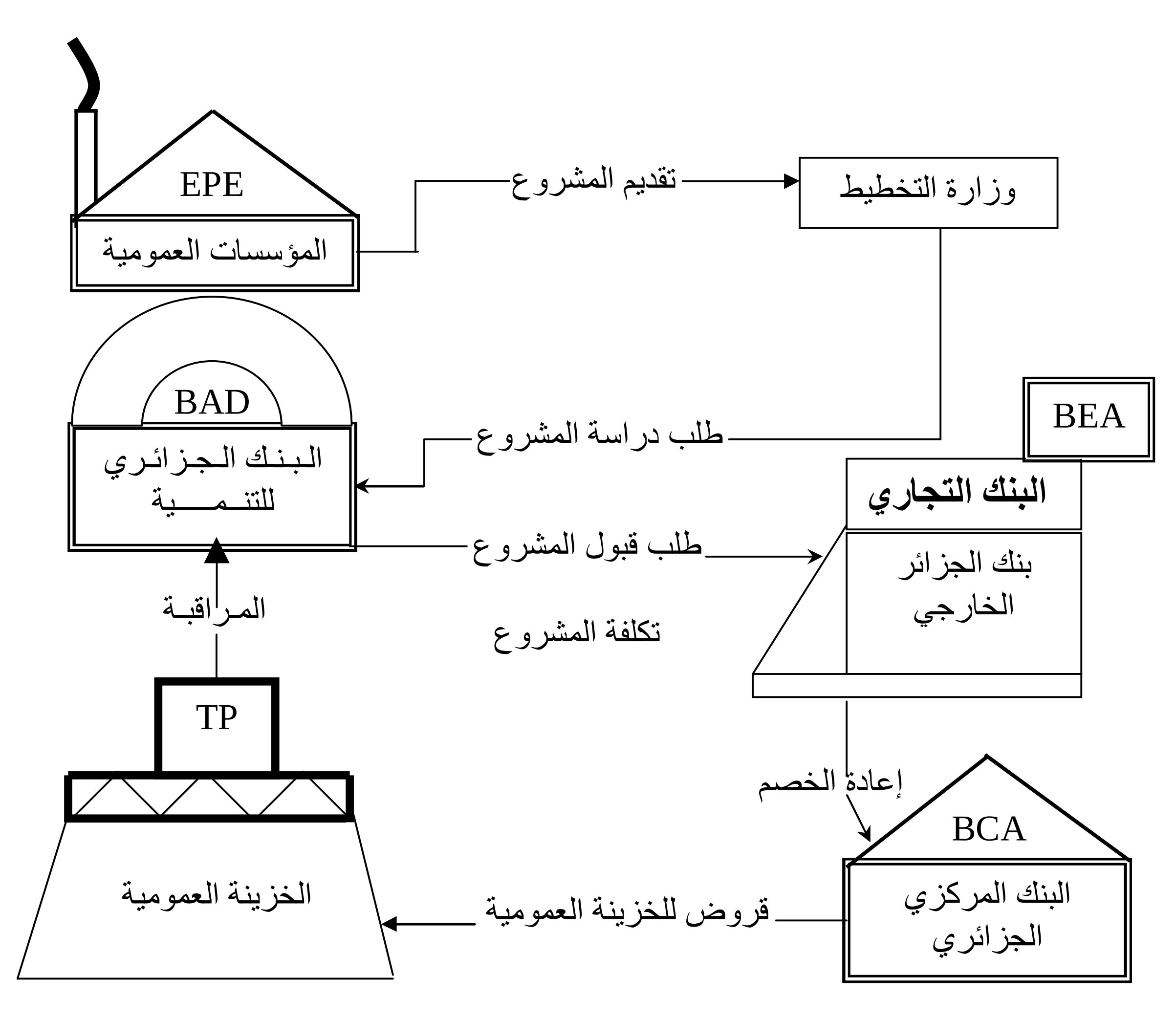
إن الإصلاحات البنكية لسنة 1986م من جهة والهزة المذكورة من جهة آخرى دفعت بالسلطات الجزائرية إلى: ***تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية*.4** بما فيها البنوك التجارية وهذا مند سنة 1988م فموجب القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988م والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية: ***أدخلت مفاهيم جديدة مثل الاستقلالية والربحية والمردودية ومبدأ المتاجرة على أنماط تسييري المؤسسات العمومية*.5**

وبما أن البنوك هي مؤسسات مالية عمومية استفادت من هذا القانون وتفاعلت مع هذه الإجراءات وطبقت هذه المفاهيم لذلك: ***تشكل المصادقة على القانونين 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية... وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة*.6** ، وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها - **نظريا على الأقل** – فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية وكل ذلك بالطبع له آثره المباشر وغير المباشر الإيجابي منه والسلبي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل تلك الظروف قبل إصلاحات سنة 1990م.

النـظـام البـنكي والمـالي الـجزائـري بعد سنـة 1986م.7



لكن يمكن إجمال القول أن المنظومة المصرفية والمالية قبل إصلاحات سنة 1990م لن تكن بالشأن المهم حيث كانت مهمة البنوك التجارية إدارية بحتة حيث تجسد دورها في كونها: **مجرد بيوت *العبور والمحاسبة لتدفقات النقدية من الخزينة إلى المؤسسات العمومية ومن المؤسسات العمومية إلى الخزينة*.8** ، والرسم البياني الثاني يبين أثر ذلك على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فيما يخص وظيفة التمويل الاستغلالي والاستثماري:



ثانيا: الاصلاحات المالية والمصرفية بعد سنة 1990م:

إن الرغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة تجاوز قصور الإصلاحات السالفة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي: ***جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة***[9]، حيث ظهرت المفاصلة جلية مع المرحلة السابقة إن على مستوى القواعد والنظريات أو على مستوى التعامل والميكانزمات فضلا عن تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المالية والمصرفية للقيام بدورها ومزاولة نشاطها في إطار الاقتصاد الحر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ذلك يمكن تلخيص أهم ما جاءت به الإصلاحات المالية المصرفية لسنة 1990م فيما يهم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، فيما يلي: [10]

1- تحوير أو تعديل مهام البنوك.
2- إنشاء هياكل جديدة للمراقبة البنكية.
3- عدم التخصص البنكي.
4- إنشاء السوق النقدي.
5- استقلالية البنك المركزي.
6- دخول البنوك الأجنبية وظهور البنوك الخاصة.
7- إنشاء السوق المالي– بورصة الجزائر-.
8- ترشيد العلاقة بنك مركزي – خزينة عمومية.
9- تفعيل العلاقة بنوك تجارية – مؤسسات اقتصادية.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن إجراء دراسة تحليلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية بعد 1990م وذلك بالخوض في آثارها وتجلية السليم منها من السقيم من خلال تحليل علاقة السبب ←نتيجة، وترابط العامل ←الأثر، بكل مكوناته المالية، الإنتاجية، التسويقية، الجبائية والتأهيلية.

ثـــالـــثا: آثـــار الإصـــلاحات علـــى المـــؤسسة الاقتصادية.

يمكن تجسيد ذلك من خلال التطرق إلى أنواع الآثار التالية:

1- الأثر التمويلي:

لا يمكن الاستغناء عن التمويل المصرفي للمؤسسة الاقتصادية فهي التي تعتمد عليه في عملية الإنشاء وكذا في عملية التوسيع أو في مرحلة العسرة، لذلك فإن إصلاح المؤسسة المالية والمصرفية له آثره الجلية ***ماليا*** على المؤسسة الاقتصادية وهذا من سنة 1990م وهذا من خلال:

1-1 التطهير المالي: استفادت المؤسسة الاقتصادية في ظل إصلاح المنظومة المالية المصرفية بامتياز التطهير المالي وذلك وفقا للإجراءات والمعايير المحددة في القانونين رقم 27 المؤرخ في 16 مارس 1991م والقانون رقم 91-02 المؤرخ في 28 أوت 1991م المحدد لمعاييرالتطهير المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث جندت البنوك مبلغ 6340 م.د.ج لــ 20مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة، فضلا عن 696.5 م.د.ج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية أي بمجموع 7036.5 م.د.ج والمقابل استفادت المؤسسات من تحويل الديون إلى سندات ا لخزينة بقيمة 2816 م.د.ج.

2-1 التطهير المحاسبي: إذ يفرض على المؤسسة أن تكون حساباتها مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات لكي تستفيد من معاملات وتسهيلات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في عملية التمويل.

3-1 مخـــطط التقويـــم: وذلك من أجل إعادة تقيم استثماراتها وأصولها في إطار عملية إعادة رأسملة موجوداتها **RECAPITALISATION** وكذا عملية **REDEPLOIEMENT** ويشترط في ذلك مصادقة مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية.

2- ***الأثـــر الانـــتاجـــي:***

أن سعي المؤسسة الدؤوب من أجل تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية وتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة يجعل من البنوك في ظل الإصلاحات الأخيرة فرص متاحة في يد المؤسسة حيث أن عملية تمويل المسار الإنتاجي من مرحلة التموين إلى مرحلة البيع مرورا بالمراحل المختلفة يجعل من الوظيفة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أكثر تطورا وعصرنة في ظل المنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية، ذلك أن إصلاح البنوك وإدخال قواعد الأورتودوكسية البنكية وتطبيق مفهوم خطر البنكي والاعتماد على الفعالية الإنتاجية والبحث عن الجدوى الاقتصادية كل ذلك وإن ظهر كشروط قاسية إلا أنه يمثل عوامل تحفيز وعناصر تشجيع للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لكن تحسن من إنتاجها و تجود من إنتاجيتها وترتفع بمنتوجاتها إلى مستوى المعايير الدولية لكي تنافس مثيلاتها الأجنبية في الداخل وتزاحم منافسيها في الخارج، ولن يكون لها ذلك إلا بعصرنة الجهاز الإنتاجي و تأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي، لذلك فإن الإصلاحات المالية المصرفية قد كانت محفزة

للمؤسسة الاقتصادية في الجزائرية ولا أدل على ذلك أن استفادت مؤسسات كثيرة جزائرية من شهادة المطابقة الدولية إيزو.

3- ***الأثـــر التـــســـويـــقي:***

إن عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في نظام اقتصاد السوق فرض على المؤسسة المالية والمصرفية العصرنة والتجديد من خلال عملية التوسيع وتطبيق إستراتيجية كسر التقليد حيث أصبحت لديها تقنيات تمويل مرحلة ما بعد الإنتاج وهو ما تم فعلا من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتوج وعدم الاحتباس في مفهوم البيعي حيث مولت البنوك الحملات الإشهارية وكذا المعارض وتقنيات ترقية المنتوج إشهاريا وإعلانيا وهذا في الداخل والخارج، ولقد استفادت المؤسسات الاقتصادية من ذلك أيما استفادت من خلال إمكانية توفر الفرص لتسويق منتوجاتها محليا ودوليا مما أهلها لتكوين رقم أعمال معتبر وتحقيق مستوى أرباح مرتفع ساعدها على نموها التطور وتوسيع رقعة نشاطها، ومن أمثلة التقنيات البنكية في هذا الصدد القرض المستندي والقروض التصديرية وقروض الإسناد والتي يرتفع حجمها من سنة إلى أخرى ليصل في سنة 2001م إلى 34% من مجمل القروض البنكية الموجهة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4- ***الأثـــر الـــجـــبائـــي:***

إن جباية المؤسسة الاقتصادية تدخل ضمن الإستراتجية العامة للسياسة المالية للدولة واعتمادا على فإن الإصلاحات المتعلقة بها قد أثرت على الجابئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم ويقتضي رفع معدلات الضرائب الشيئ الذي يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية مما يحد من نشاطها ويقلل من إستثماراتها ويضيق من طاقاتها البشرية وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز في حالة الكساد.
- رفع القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية تطبيقا لبرنامج واستراتجية النمو عن طريق الرفع من الحواجز الجمركية المفروضة على منتوجات المؤسسات الأجنبية المنافسة وتخفيض حواجز عملية التصدير.
- التنويع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء أكان للحد مـــن الطلب (**بزيادة هذه الضرائب**) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض فـــي حـــالـــة الكـــساد (**عن طريق تخفيض الضرائب**) حيث لا يخفى في هذه الحالة الأثر السلبي والآخر الإيجابي على برنامج نمو وتطوير وتوسيع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

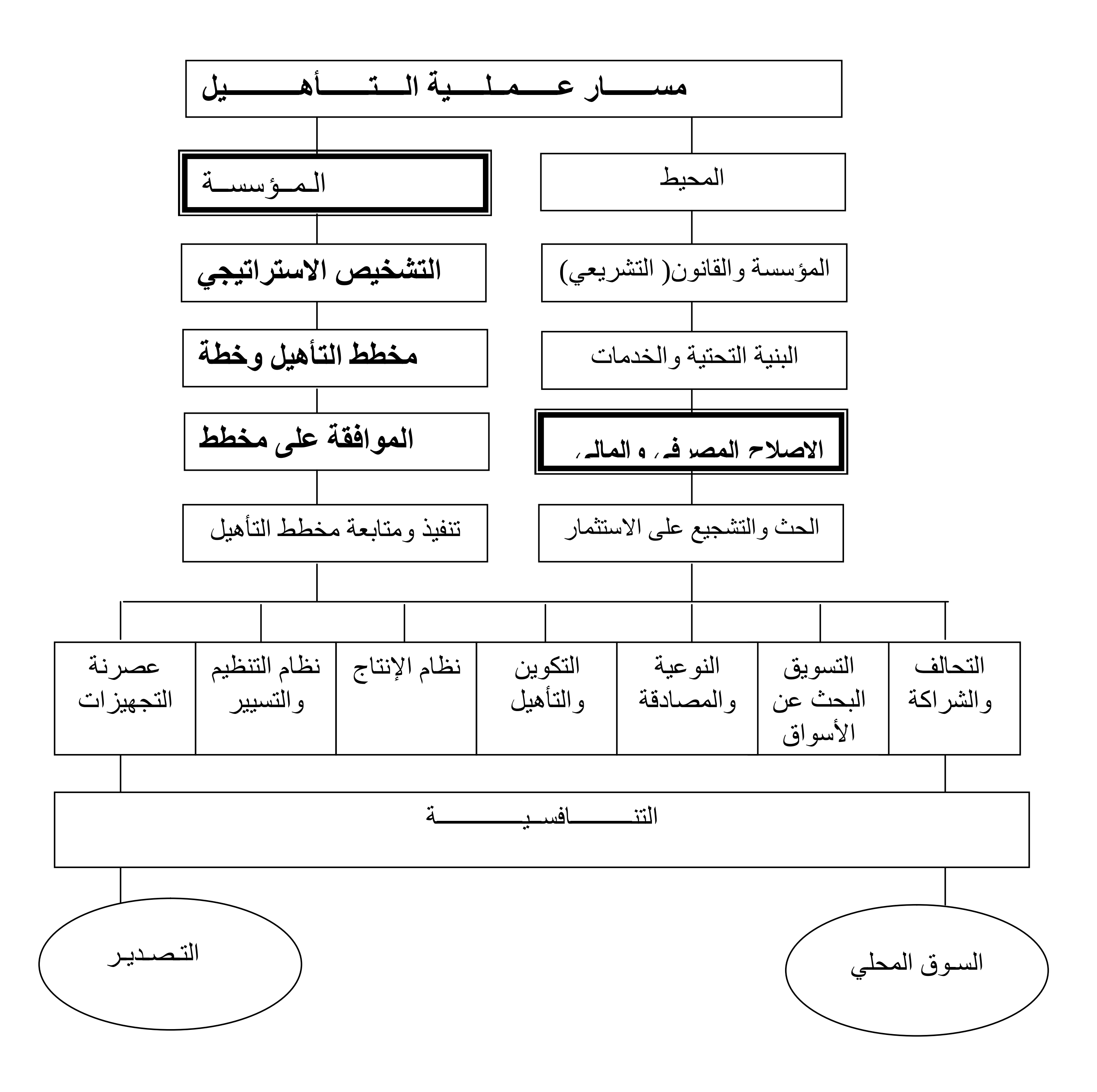
5- ***الأثـــر الـتـــأهيـــلي:***

أثرت الإصلاحات المالية والمصرفية على برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر قصد تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على جميع المستويات وتباعا لهذا: ***فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد، الأسواق، المالية والتشغيل وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.*** 11

لذلك فإن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات.

وعموما فمن وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبأ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية،بل على هذه الأخيرة المبادرة بالإنخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام، وبعدها يكون على دولة مساعدة هذه المؤسسة بطريقة غير مباشرة عن طر يق الإصلاحات المالية والمصرفية المشجعة والمناسبة.

بـرنـامـج الـتـأهـيل



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

الـخـاتـمة:

وبعد، فإن الإصلاحات المالية والمصرفية لها الآثار الجلية على مسار المؤسسة الاقتصادية تمويليا من حيث الموارد، وإنتاجيا من حيث الوظيفة، وتسويقيا من حيث المنافذ، وجبائيا من حيث المحيط، وتأهيليا من حيث العوامل، لذلك فإن المؤسسة الاقتصادية في الجزائرية ورفعا لتحديات المناخ الاقتصادي الجديد عليها أن تتبع إستراتجيات التكييف التالية وذلك كرؤية مستقبلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد إجراء دراسة تحليلية للآثار المترتبة عليها من جراء الإصلاحات المالية والمصرفية:

1- سياسة أكثر ديناميكية في مجال تنمية الموارد المالية وتنويع مصادرها من تمويل ذاتي ومصرفي وبورصوي.

2- الاستمرار في تبني سياسة إنتاجية متطلعة إلى مستوى المعايير الدولية.

3- تحسين منتوجات والخدمات وتلميع صورة العلامة التجارية.

4- تحسين العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية خاصة منها البورصة بالتقرب منها أكثر وفهمها أعمق.

5- تحسين العلاقات مع الزبائن بالتطلع إلى رغباتهم ومسايرة تطلعاتهم.

المراجع (الهوامش)

1- لطرش الطاهر: ص 182.
2- المرجع السابق: ص 194.
3- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 158.
4- محمود حميدات: ص138.
5- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 160.
6- محمود حميدات: ص 140.
7- عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 159.
8- AHMED HENNI: P.66
9- محمود حميدات: ص141.
10 - عبد اللطيف بلغرسة: أطروحة ص 165.
11- عبد اللطيف بلغرسة: مداخلة ص 187.

المصادر

- **باللغة العربية**

1- محمود حميــدات: مدخل للتحليل النقدي OPU الجزائر 1996.
2- الطاهر لطـــرش: تقنيات البنوك OPU الجزائر 2001.
3- مصطفى رشـــدى شيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية لبنان 1985.
4- ضياء مجيـــد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات OPU 1985.
5- عبـــد اللطيف بلغرسة: أطروحة ماجستير، تكييف البنوك التجارية الجزائرية مع إقتصاد السوق جامعة عنابة جوان 1998م.
6- عبـــد اللطيف بلغرسة: مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30- أكتوبر 2001م.

- **باللغة الأجنبية:**

1- FARID BOU YAKOUB: L'entreprise et le financement bancaire Alger 2002.
2- RONALD ANDERSON : Transition banking, OXFORD 1998.
3- OUVRAGE COLLECTIF: L'entreprise et la banque, OPU 1994.

4- AHMED HENNI: Economie de l'Algerie independante, enag 1991.

تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر – ما بعد الإصلاح الاقتصادي

الأستاذة : آمال عياري و الدكتورة : رجم نصيب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة -

المقدمـــة

شهدت حقبة الثمانينات و التسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية و النمو بالجزائر، نشير منها إلى أمرين مهمين في رأينا الأول يتمثل في : الإصـــلاح الإقتــصادي و الهيكلـــي الذي تقوم بتنفيذه و الثاني في تحسين مناخ الإستثمار مع الإصلاح الإقتــصادي بإصـــدار تــشريعات مناســـبة لتشجيع الإستثمار و ترسيخ الإستقرار المالي و سعر الصرف و بقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود و زيادة الإطمئنان أمام الإستثمارات الأجنبية. فقد تسارعت الجزائر إلى تبني بـــرامج الإصـــلاح الإقتـــصادي بإشراف FMI و BM و جوهر هذه السياسة هو التحرير سواء بالنسبة للتجارة أو الـــصرف أو الأســـعار. و بذلك أعطت الجزائر تعهدات لـــ FMI تفوق الإلتزامات المطلوبة منه في نطاق تحرير التجارة مـــع دخولهـــا للمنظمة العالمية للتجارة و بالتالي فإنها في وضع مريح نسبيا بالنسبة للإلتزامات المفروضـــة عليهـــا لـــدخول OMC، و لذلك فإنه يمكن إذا استمرت المشكلات الإقتصادية على ما هي عليه أن تكون آثار اتفاقية " الجات " سلبية نظرا لتدني القدرة التنافسية لإقتصادها خاصة و أن القطاع العام يعاني من كثـــرة الـــديون المعدومـــة و اختلال هياكل التمويل و سوء الإدارة، و بالتالي ضعف قدرة المنتجات على منافسة المنتجات المـــستوردة مـــن الخارج.

تستهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يجب أن تبتغيه السياسة المالية و الإقتصادية في مرحلة مـــا بعد الإصلاح الإقتصادي الذي قطعت فيه الجزائر شوطا كبيرا و هاما تعرف بسياسات الإصـــلاح الهيكلـــي و الإصلاح الإداري و القانوني، و لذلك تعالج هذه الدراسة ما يلي:

1) ماهية الإصلاح الإقتصادي.
2) أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على الإقتصاديات الكلية.
3) التصحيح الهيكلي و ما بعد الإصلاح الإقتصادي.

4) تقديم توصيات ختامية.

أولا : مسميات الإصلاح الإقتصـــادي و مفاهيمـــه

1.1. ماهية الإصلاح الاقتصادي

تعد قضية الإصلاح من بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للنمو و التنمية في الدول العربية عامة و في الجزائر على وجه الخصوص.

ففي إطار جهود الإصلاح الإقتصادي تنتشر مسميات مثل: برامج التثبيت، إعـــادة الهيكلـــة، التعـــديل الهيكلي، برامج التكيف الاقتصادي، ...الخ.

و مهما اختلفت التسميات، فجميع هذه البرامج لا تعدو أن تكون أحد الأمرين أو الأمرين معا: الأمـــر الأول هو: "التثبيت Stabilisation" و الآخر "التكييف Ajustement".

فبرامج التثبيت الإقتصادي Programme de stabilisation يصممها و يتابع تنفيذها FMI، و تعتمد النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزات المدفوعات [1] و تستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون و مشكلاتها و التعديلات الضرورية في هيكل الإقتصاد لعلاج المشكلات الإقتـــصادية القـــصيرة الأجـــل مثـــل مشكلة التضخم و رصيد الإحتياطات النقدية و كذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، عـــلاوة علـــى تزايـــد عجز الحساب الجاري و عجز الموازنة العامة [2]، و عادة ما يتم التركيز على سياسات جانـــب الطلـــب الكلـــي لمواجهة تلك المشكلات ، هذه الأخيرة (سياسات جانب الطلب الكلي) تنطوي على كافة الإجراءات و التـــدابير التي تتبناها الدولة المعينة، بغرض التأثير على مستوى الطلب الإسمي و معدل نمـــوه و مـــستوى الإســـتعاب المحلي [*]. و تحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات و التدابير النقدية التي تندرج فـــي الإطـــار التقليـــدي للسياسة الإقتصادية الكلية و نخص بالذكر:

1) تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة و الخدمات الإجتماعية و الدفاع و غيرها.
2) تعديل عرض النقد و الإئتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية و من إجراءاتهـــا رفـــع معـــدل الفائدة على الودائع المحلية.
3) تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواءا بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيـــادة معـــدلات البطالة.

غير أن هذه السياسة الإقتصادية المصممة للمدى القصير، سرعان ما تـــؤدي إلـــى الركـــود و نقـــص الإستثمارات المحلية و الخارجية، عندئـــذ تبـــدأ بـــرامج التكييـــف الهيكلـــي Programme d'ajustement structurel برعاية البنك الدولي. هذه البرامج تعتمد على النظرية الإقتصادية في تخفيض و توزيع المـــوارد.
و من أهم الإقتراحات و الإجراءات المقدمة من طرف BM في إطار برامج التكييف نذكر:

1. تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب.
2. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة أو التخصيصية).

---

[1] نادر فرجاني " آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية". مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية – إصدار م.ع.ت. المجلد 1- العدد 1- ديسمبر 19987 – ص 51-52.

[2] د. سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي – دراسة تحليلية تقييمية " – مركز الإسكندرية للكتاب – 2000 – ص.

[*] بمعنى آخر أن هذه الإجراءات أو السياسات التي تكفل تحقيق التوافق بين مستوى الطلب الكلي و هيكل توزيعه، و مختلف الأهداف الإقتصادية العامة المحددة من قبل الدولة في مجال الاستثمار و النمو الاقتصادي.

3. تحرير التجارة و زيادة التصدير.

2.1. أهم الاختلالات الداخلية و الخارجية الدافعة للإصلاح الإقتصادي بالدول العربية

إن حتمية الإصلاح تمليها الإختلالات الهيكلية أو الأساسية للإقتصاد [3]. و قد تكون مثل هذه الإختلالات نتيجة لظواهر و صدمات داخلية أو/و خارجية، و التي ازدادت حدتها و بصورة ملموسة في النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الإقتصاد الرأسمالي العالمي و من أهم ملامحها نذكر[4] : إنهيار أسواق النقد العالمية، ازدياد حدة علاقات الصراع و النمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، بالإضافة إلى انتشار عديد من الظواهر الإقتصادية السلبية على المستوى العالمي كظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى و الثانية.

و قد مارست هذه الأخيرة (أي جملة الظواهر الخارجية السالف ذكرها) تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية و ذلك من خلال أربعة آليات يمكن تلخيصها فيما يلي[5] :

1. تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية، و خاصة في ظل تزايد حدة السياسات الإنكماشية ، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية.
2. ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.
3. اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعدتها التنموية للدول النامية، و قد اقترن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية منذ عام 1982 ووصولها إلى مستويات حرجة انعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية في تلك الدول على نحو تعذر فيه استمرار خدمة أعباء ديونها الخارجية من ناحية و تمويل وارداتها الإئتمانية من ناحية أخرى.
4. انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج فعلى سبيل المثال، قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30,53 مليار$ بالمكسيك و 16,51 مليار $ بالأرجنتين و 16,39 مليار $ بفنزويلا و ذلك خلال الفترة 1980 إلى 1984.

هذا بالإضافة إلى مظاهر الإختلالات الهيكلية الداخلية نتيجة انتهاج معظم تلك الدول لسياسات اقتصادية اتسمت بعدم الكفاءة في مجالات التسعير و الرقابة على الصرف و كذلك انحراف قرارات الإستثمار، و انتشار الفساد الإداري إلى جانب انخفاض معامل مرونة الجهاز الإنتاجي، و سوء تخصيص الموارد الإقتصادية الأمر الذي تمخض عنه استمرار العجز المزمن في كل من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة.

[3] انتقالية و استشفاف " التحولات الهيكلية في الإقتصاد حالة المكسيك و نيجيريا " 1995 – ص 45.
[4] د. يونس أحمد البطريق " في المالية الدولية " – الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع" الإسكندرية 1993 – ص 175-176.
[5] Dhram Ghai « The IMF and the South « - the social impact of crissis and adjustment » UN reasearch institute 1991 – P 33-37.

و إزاء تدهور الأداء الإقتصادي كمحصلة لتأثير الظواهر الإقتصادية (الخارجية منها و الداخلية) ظهرت حتمية " الإصلاح الإقتصادي" و ذلك تحت رعاية مؤسسات دولية (FMI و BM).

3.1. مضمون السياسات المقترحة من طرف FMI و BM في مجال الإصلاح الإقتصادي

تتدرج العناصر التي يتكون منها برنامج الإصلاح الإقتصادي المسمى "التثبيت الإقتصادي" على المستوى الكلي تحت أربع مجالات رئيسية:

1. ***السياسة المالية:*** وذلك لتقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و تخفيض الدعم.
2. ***السياسة النقدية و الإئتمائية:*** و ذلك بتقليل معدل التوسع في الإئتمان و رفع أسعار العائدة المحلية.
3. ***سياسة سعر الصرف و التجارة و الديون:*** و التي تضم تخفيض قيمة العملة و توحيد سعر الصرف و تعويمه، إلغاء اتفاقيات التجارة و الدفع، و تحرير الإستراد و تقليل الإعتماد على التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل.

4. ***الإصلاح الهيكلي:*** و يشمل: تعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام و القضاء على التشوهات السعرية و إعطاء إهتمام أكبر للزراعة و تشجيع الإستثمار الأجنبي و الإصلاح الإداري و القانوني و العدالة و الإنصاف.

و مجموع هذه السياسات السالف ذكرها تحاول تقليل الإفراط في العجز في الميزان التجاري أو معدل ارتفاع التضخم و هما عرضيان لظاهرة ارتفاع في الطلب مع عدم قدرة العرض على مواجهتهما لمحدوديته بالذات في فترة زيادة الموارد المؤقتة من الخارج بمعنى آخر هذه السياسات تستهدف استعادة التوازن ما بين العرض و الطلب الكلي و استعادة للتوازن الخارجي.

إلا أن سياسات الصندوق (FMI) لا تقتصر على جانب الطلب وحده كما سبق ذكره فهناك سياسات خاصة بجانب العرض الكلي تستهدف زيادة الناتج المحلي من السلع و الخدمات بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي و تنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين[6] :

المجموعة (1):و تضم الإجراءات الموجهة لزيادة تيار الناتج المحلي من خلال كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، ويتطلب ذلك التخلص من مظاهر الإنحراف في هيكل الأسعار بالمنتجات المختلفة و أسعار الصرف إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي و أيضا تخفيف القيود التجارية.

المجموعة (2): و تتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدل نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل و هي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار و التكوين الرأسمالي الثابت،و كذلك بتعظيم عملية الإستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع و تطوير نطاق برامج التعليم و التدريب و التطور التكنولوجي.

[6]Balassa. B « Structural ajustement policies in devloping contries » world development vol 82 – jan 1983, P 23.

ثانيا : آثـــار سياسات الإصـــلاح الإقتصادي

1.2. على المجمعات الإقتصادية الكلية للدول العربية

يعتبر الإستثمار المحدد الرئيسي لمعدل النمو الإقتصادي فبانخفاض أسعار البترول في أوائل الثمانينات اتجهت معدلات الإستثمار إلى انخفاض و تبعتها معدلات النمو الإقتصادي، و لكن بداية التسعينات شهدت ارتفاعا في معدلات الإستثمار و تحسن في معدلات الإدخار القومي في الدول غير المنتجة للبترول نتيجة لنجاح جهود هذه الدول في التغلب جزئيا على اختلالات الميزانية و باقي الكميات الإقتصادية في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي التي تستهدف بالدرجة الأولى زيادة معدلات الإستثمار سواء كان أجنبيا أو من القطاع الخاص.

و فيما يتعلق بمستقبل اتجاهات نمو الكميات الإقتصادية الكلـــي (الإجماليـــة) يـــرى تقريـــر FMI أن المستقبل يبشر بالأمل على الرغم من العديد من المؤشرات الدولية غير المواتية في العـــالم (أســـعار البتـــرول، تخفيض اليد العاملة الوافدة إلى الدول الأوروبية، انخفاض معدلات المعونة الدوليـــة نتيجـــة لـــسياسات الـــدول المانحة).

و حسب FMI العولمة ستفتح آفاقا جديدة للمنطقة العربية، و الأمر يتوقف على الـــسياسات الداخليـــة التي ترسمها الدول العربية للحفاظ على معدلات عالية للنمو الإقتصادي، و المحك الأساسي لنجـــاح الـــسياسات الداخلية هذه هو زيادة مستوى و كفاءة رأس المال في الدول العربية.

و لكن دراسات و بحوث أخرى أثبتت عكس ما قدمه FMI، فالإصلاح الإقتـــصادي المنـــتهج وفقـــا للوصفة المقدمة من طرف FMI لم تثبت نجا عتها و الذي يغطى من خلال النقاط التالية:

1) متوسط نصيب المنطقة العربية من تدفقات المال الأجنبي المباشر خـــلال 5 ســـنوات الـــسابقة لا يتعدى 1,5% سنويا خاصة و أن معدلات رأس المال/ الناتج، تعتبر عالية في الدول العربية ممـــا يستدعي ضرورة جذب تدفقات مالية أكبر من تلك التي يمكن أن تحصل عليها دول جنوب شـــرق آسيا لزيادة الناتج و معدل النمو بنسبة متساوية.
2) انخفاض كفاءة رأس المال بهذه المنطقة نتيجة لتعاظم حجم الإنفاق العام الحكومي بشقيه العسكري و المدني، فالدول العربية تتوفر بها خدمات بنية أساسية و لكن انخفاض نوعية هـــذه الخـــدمات و مستواها يرفع أيضا من تكلفة الإستثمار، فضلا عن تدهور الخدمات الأخرى (النقل، التعلـــيم،...) و انخفاض إنتاجية العامل.
3) معدلات الإدخار القومي في الدول العربية غير النفطية يتراوح بين 20 إلـــى 25% مـــن النـــاتج المحلي الإجمالي. في حين أن معدلات الإستثمار المطلوبة لاستيعاب خريجـــي النظـــام التعليمـــي حوالي 35% من الناتج القومي الإجمالي حتى يتحقق معدل نمو حوالي 7% سنويا، و بالتالي هذه الدول تسعى لتغطية الفجوة من الإستثمارات الأجنبية المباشـــرة و إلا تعـــرض الإســـتقرار فيهـــا للخطر من جراء التوترات الإجتماعية المرافقة لزيادة البطالة.

2.2. على المجمعات الإقتصادية الكليــة بالجزائــر

ليس هناك من شك الآن في برنامج التصحيح الإقتصادي والذي بدأ يعطي نتائجه المرجوة ابتداء من منتصف التسعينات و ذلك على الرغم من الإضطرابات الأهلية التي عصفت بالجزائر في المرحلة الأخيرة و من أهمها نذكر:

1. خلال السنوات السابقة لإعادة الجدولة (ما بين 1986 – 1993)، وصلت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (التي تمثل نسبة الصادرات الموجهة لخدمة الدين الخارجي) في المتوسط إلى 70%، لتبدأ في الإنخفــاض منذ 1994، بحيث أصبحت تقدر بـــ 30% في كل من 1996 و 1997.
2. بدأ الإحتياطي في التزايد منذ 1994 بحيث وصل إلى 8 مليار$ في نهاية 1997، و الذي كان أقل مـــن 2 مليار $ خلال الثمانية سنوات السابقة لبرنامج الإستقرار. و لم يكن ذلك ناتجا عن أي ارتفاع ملموس فـــي أسعار البترول، ذلك أن متوسط سعر البرميل كان خلال فترة 1994 – 1997 يبلغ 18,7$ أي ما يعـــادل سعره في الفترة السابقة (1986 – 1993)حيث بلغ البرميل حينئذ 18,8$. فهذا التحـــسن فـــي مـــستوى الإحتياطي كان بطبيعة الحال مدعما بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة.
3. تناقص عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بـــين 1986 – 1993 و مستواه الأقصى 12,7% من الناتج الإجمالي سنة 1988 ليتحول إلى فائض في ســـنتي 1996 و 1997.
4. انخفاض معدل التضخم سنة 1996 ليصل سنة 1998 إلى الهدف الذي كان محددا في نهايـــة البرنـــامج و هو 5% و ذلك بالمقارنة مع القدرات السابقة و الذي تجاوز فيها معدل التضخم 20% خلال خمس سنوات متتالية (من 1991 إلى 1995).
5. تسجيل معدل موجب للنمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداءا من 1995، إذ بلغ متوسطه 3,4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، و ذلك بالمقارنة مع فترة الثمانية السنوات الـــسابقة (86 – 1993) حيـــث كان في المتوسط سلبيا (- 0,5%).

فكل هذه الأرقام تثبت و بشكل واضح أن البرنامج قد حقق الأهداف المنشودة و أن المقاييس الاساســـية للإقتصاد الكلي قد صححت:

1. استعادة التوازنات المالية الداخلية
2. و استعادة التوازنات المالية الخارجية

و في هذا الصدد يقدم السيد المحافظ لبنك الجزائر بملاحظة أساسية أمام المجلس الشعبي الوطني و هـــي[1]:

" **إن استقرار الإطار الإقتصادي الكلي ليس غاية في حد ذاته، إنه نتيجة معتبرة. غير أنـــه لا يمثـــل ســـوى قاعدة لهدف أكثر طموحا، هو الانتعاش الإقتصادي، بعبارة أخرى، فهو شرط ضروري و لكنه غير كاف، إنه خطوة نحو هدف النمو و التشغيل**".

بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 19,5$ انخفض في 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16$ في المتوسط و ازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,9$ في المتوسط، و هكذا،

عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج، أي ما يعادل 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول من عام 1999، و لكن نتيجة الإرتفاع الملحوظ في سعر البترول في السداسي الثاني من 1999 ليبلغ 23$ للبرميل، سجلت الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة بحيث بلغ عجز الخزينة 0,5% أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998 و أقل من المستوى المتوقع في قانون المالية (و هو 2,4%).

بعد تدهور الوضعية المالية في سنة 1998، و الذي تم كبحه بفضل الصرامة المتبعة فيما يتعلق بتسيير النفقات العمومية و بفضل تحسن أسعار البترول، فإن تأكد تحسن الظروف الخاصة بالجباية البترولية منذ بداية 2000، يترجم بفائض هام في وضعية عمليات الخزينة العمومية و هذا بدء من السداسي (1) العام 2000، و في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وضعت ميزانية الدولة بعد ذلك، على أساس سعر 19$ للبرميل و بما أن السعر المتوسط كان أعلى من ذلك (28,3$ للبرميل خلال الأشهر 9 الأولى من سنة 2000)، فإن الزيادة الجبائية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر المرجعي و السعر المتوسط المسجل، تغذي صندوق ضبط الإيرادات* (Le fonds de régulation des recettes budgétaires).

3.2. على القطاع الصناعي الجزائري

في أعقاب أربع سنوات من تطبيق برامج التكيف الهيكلي التي وصفت نتائجها الإقتصادية الكلية بأنها نتائج استثنائية يبدو من المفيد أن نتساءل عن آثارها الإقتصادية و عن قدرة برامج هذا الإصلاح على توفير الظروف لنمو دائم، و في هذا المنظور سندرس آثار الإصلاح على قطاع الصناعة.

فقد أصيبت القطاعات الاقتصادية المختلفة بانكماش و لكن بدرجات متفاوتة، و القطاع أكثر تضرر من غيره هو بدون نزاع القطاع الصناعي و الذي يبرز من خلال عدة مؤشرات منها نذكر:

I- الإنتاج :

هبط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين 1994 و 1997. و أكثر المؤسسات الصناعية تضررت بالإنكماش هي الصناعات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري إذ أن إنتاجها هبط بما يقارب 21 نقطة فيما بين التاريخين المذكورين و بالمقابل، نرى أن الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا مطردا هي فروع الطاقة و المحروقات، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج و لو بدرجة أقل من الفروع السابق ذكرها.

Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A –assembleé populaire national 'Keramane a l

* حيث أن الإقتصاد الوطني هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول فإنه من الملائم أولا الاحتراس ضد هذه المخاطرة، و في انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغيير عميق لهيكل جهاز المنتج، فإن إجراءات وقائية قد اتخذت في ميدان الميزانية و المتمثلة بإنشاء " صندوق ضبط إيرادات (FRRB) الذي يكون أداة ذات أهمية كبرى و الذي يجب تعزيز مصداقيتها، بالضبط في الوقت الذي يرتفع فيه البترول و هذا ما يسمح بتراكم الادخار المالي للدولة لدى بنك الجزائر.

نلاحظ في مجموع الصناعات المعملية تطورات تختلف باختلاف الفروع، و إذا ما استثنينا صناعة المواد التي سجل إنتاجها نقطتين خلال الفترة، و جدنا أن الصناعات الأخرى منيت بانحطاط محسوس.

و أكثر الصناعات تضررا بالانحسار هي الصناعات التي تهم شغل الجلود و المنسوجات و ربما كان السبب في ذلك ما تواجهه هذه الصناعات من منافسة منذ بضع سنوات من خلال انفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و نشاط القطاع غير الرسمي و توسعه و استنادا إلى سنة 1998 هبط مؤشر إنتاج الجلود و الأحذية بما قدره 53 نقطة، و لم يعد هذا المؤشر في سنة 1997 سوى 23,7 أما ما يتعلق بالمنسوجات و صناعة الخشب فإن التراجع فيها حديث النشأة و لكنه بالضخامة نفسها إذا ما اعتبرنا فترة 1994 – 1997.

و يبدو أن الصناعات الغذائية كانت أكثر صلابة و مقاومة للأزمة و لو أن تراجع الإنتاج فيها كان نسبيا بين 1994 و 1997 إذ انتاجها هبط بثلاث عشر (13) نقطة و شهدت الصناعات الكيماوية تطورا مماثلا نسبيا و لو أن انحطاطها أشد بروزا خلال السنوات الأخيرة.

و كانت الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الكترونية التي تشكل النواة المركزية لأي منظومة صناعية متضررة كذلك بالغ التضرر بالأزمة. فقد انخفض إنتاجها بنسبة 50% فيما بين 1984 و 1997 و كان الإنحطاط فيها أكثر ظهورا فيما بين 1994 و 1997، و هي الفترة المشمولة بالتصحيح الهيكلي بنسبة 30% طول السنوات الثلاث.

و كان من نتائج هذا الإنخفاض في الإنتاج بطالة جزء كبير في أداة الإنتاج و من المفارقة أن نرغب في وضع حد لإقتصاد المديونية الذي هو الهدف الرئيسي لبرنامج التصحيح الهيكلي عن طريق الإيقاف الجزئي لأداة الإنتاج.

كان هبوط معدلات استخدام قدرات الإنتاج عاما، و النزوعات الإنخفاضية تنصب بصورة كاملة على أدوات الإنتاج و قد شمل ذلك بالترتيب صناعات الخشب و النسيج و الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الإلكترونية.

و فضلا عن انخفاض معدل استعمال القدرات [7] يلحق الضرر أساسا بصناعات السلع الوسيطية و التجهيز، فإنه بالغ الأثر كذلك في الفروع التي تكون وحداتها قديمة و التي تشهد تعطلات متكررة، و في الفروع ذات الطاقة التكنولوجية العالية و التي ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية.

[7] غالبا ما يحسب هذا النزوع بالقياس إلى المعطيات الإنسانية عند تاريخ إنجاز مختلف الوحدات، و هذه القدرات التي غالبا ما تكون قدرات نظرية نادرا ما تحرزها الوحدات المماثلة المنجزة في البلد الذي ينشئها، و الملاحظة هو أن وحدات المصانع قد تعرضت في غالب الأحيان منذ انشائها إلى الشيخوخة و عمليات تحويل و تكييف لم تؤخذ في الحسبان في تقدير كفاءاتها الإنتاجية، و نسجل أخيرا أن ما يجري في كثير من الفروع هو الإستمرار في حساب الوحدات التي يتوفر لها مواد أولية لكي تشتغل و تسير عاديا، و اعتبار تلك بمثابة قدرات إنتاجية سلبية أو وحدات قديمة، أي احتساب الوحدات التي لا تجد لمنتجاتها أسواقا ضمن ذلك، و عليه فمن الضروري القيام بتحسين القدرات الإنتاجية للحصول على نظرة أو صورة أوفى عن واقع القدرات الإنتاجية، و تجدر الإشارة أيضا إلى أن المستخدمين و العمال يشكلون قدرة إنتاجية ذات أداء جيد بقدر أو بآخر لنظ تكوينهم و تدريبهم و حوافزهم.

و هذا الواقع الثابت الذي وصفناه باختصار يجعلنا نتساءل عن أسباب الركود المستمر للصناعة الجزائرية و قد يكون من المهم أن نحلل أو أن نتساءل على الأقل عن قسط أثار سهلة الإستقرار و الآثار التي قد تكون ناجمة من القيود الهيكلية التي يعانيها الإقتصاد الجزائري في الإنحسار و لعل هناك تضافر بين العوامل كلها فيما أصاب الإقتصاد الوطني من علل و أوهان.

و يمكن إرجاع الحجج التي يحتج بها الملاحظون لحالة الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر إلى تفكيك بنية المؤسسات أو هدمها من الناحية المالية و من خسائر في جانب الصرف إلى أحد العوامل المفسرة لهذه الظاهرة و التي إليها عوامل أخرى مثل عدم تحصيل ديونيها، و تقلص الطلب على منتجاتها و المنافسة الأجنبية، و حيازتها لمخزونات هامة من المنتجات غير المسوقة.

II- هدم البنية المالية للمؤسسات:

كان من آثار التصحيح الهيكلي قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية و بشكل فظ مباغت، و فجأة وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع تواجه فيه محيط الناجم عن القرارات الإقتصادية الكلية، و دون أن تكون مهيئة لذلك (تحرير الأسعار، و معدلات الفوائد و تخفيض قيمة الدينار، و الإنفتاح الإقتصادي).

و إذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار و تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية، و قد ارتفع هذا المكشوف على الحساب بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من 90 مليار دينار في 1995 إلى أكثر من 13 مليار دج في نهاية سنة 1996.

فهو يمثل 28% من رقم الأعمال الإجمالي أي 3,4 أشهر من متوسط الإيرادات، و يرى المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي [8] أن القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تقارب 8 ملايير في سنة 1993، و قد بدأ ظهور التمويل على مكشوف الحساب سنة 1994 بمبلغ 10 ملايير دينار مما يسمح بإبراز الصلة الوثيقة بين قيمة الدينار في أبريل 1994 و انهدام بنية مالية المؤسسات تدريجيا.

و قد إزداد مكشوف المؤسسات العمومية ازديادا كبيرا منذ سنة 1993 فانتقل من 10 ملايير دينار في نهاية ديسمبر 1994 إلى 29 مليار في نهاية ديسمبر 1995، و هذا المكشوف يمثل أكثر من ربع رقم أعمالها، و نلاحظ أن فرع مواد البناء قد شذ عن هذه القاعدة بما حصل عليه من مالية إيجابية[9] و يبدو أن ثلاثة أسباب على الأقل كانت وراء هذا التدهور العام.

---

[8] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي : تقرير عن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في السداسي الأول 1996، ص10.

[9] يمكن تقديم تفسير لشرح المردودية في فرع مواد البناء و يبدوا فيما يخص الإسمنت أن سعره قد حدد بمستوى يسمح للمؤسسات بإحراز نتائج صافية إيجابية، بل و يبدوا أن المستوردين هم الذين يسعرون أسعارهم وفق سعر الإسمنت المنتج محليا مما ساعدهم على إحراز أرباح زائدة.

ثالثا: ما بعد الإصلاح الإقتصـــادي

رغم شروع الجزائر و غيرها من الدول العربية في الإصلاح الإقتصادي تبعا للوصفة المقدمـــة مـــن طرف FMI و BM، إلا أنها عجزت عن إلغاء جميع الصعوبات و المشاكل التي تعترض نموها الإقتـــصادي و من أهمها نذكر:

1.3. صعوبة الإندماج في الإقتصاد العالمي

أدت الإختلالات التي عانت منها الدول العربية عامة و الجزائر على وجه الخصوص في الثمانينات و التي أدت إلى إقدامها على سياسات الإصلاح الإقتصادي إلى صعوبات اندماجها في الإقتصاد العالمي بسلاسة و يسر، و يمكن تلخيص هذه الصعوبات في بعد السياسات النقدية الحمائية و الإفراط في التدخل الحكومي، و فكرة الأسعار، و أخيرا عدم قابلية العملات المحلية للتحويل و التي أدت إلى عدم إقدام الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار و بالذات في قطاعات التجارة و بالتالي تباطؤ نمو التجارة مع العالم الخارجي.

كما أن العجز المزمن في الميزانيات أدى إلى تباطؤ معدل النمو الإقتصادي نتيجة لإنخفاض الإئتمـــان الممنوح لقطاع الخاص و بالتالي بتباطئ معدلات الإستثمار و خاصة و أنه من المعـــروف أنـــه لإزالـــة عـــدم التبعية و تناغم قرارات الإستثمار مع الإدخار و تناسقها مع السياسات الإقتصادية تؤدي إلى التوزيـــع الأمثـــل للموارد.

و قد شهد النصف الثاني من التسعينات التغلب على معظم هذه الصعوبات و استعادة التوازن المالي و بالتالي انخفضت معدلات التضخم حتى حدث الإنخفاض الحاد في أسعار البترول في النصف الثاني مـــن عـــام 1998 و إن كانت أوضاع المعاملات الخارجية لمعظم الدول العربية هشة.

و إلى جانب استعادة التوازن على المستوى الكلي هناك سياسات أخرى بحيث اتباعهـــا مثـــل تحريـــر التجارة و تحسين وسائل النقد و الطرق و الاتصالات و السياسات الضريبية و تنظيم النظام المالي المحلـــي، و توفير بنية أساسية صالحة لخدمة، أهداف النمو الإقتصادي و إصدار قوانين للمنافسة و تنظيم الإحتكار و تنظيم الأسواق ككل.

2.3. أهمية تغرير تكنولوجيا المعلومات و القدرة على المنافسة

إن الثورة التكنولوجية ملائمة للبلدان النامية، بصفة عامة، و لكنها ملائمة للبلدان العربية بصفة خاصة، و المنطقة تواجه ضرورة الإسراع في زيادة مستويات تعليم و مهارات قواها العاملة و لكنها في الوقت نفسه تمتلك الموارد (قاعدة رأس المال البشري الكافية) اللازمة لذلك، من خلال الإستفادة من فرص التعليم الجديدة المتنوعة التي خلقها التقدم الذي أحرزته تكنولوجيا المعلومات.

و هذه الثروة التي تستدعي إحداث تغيير هيكلي في نظرتنا إلى التعليم هي نفسها التـــي تتبـــع الأدوات الجديدة اللازمة لإنجاز هذا التغيير.

و من الواضح أن هذه ليست مهمة الحكومات وحدها، غير أن للحكومات دورا هام تلعبه في تسهيل هذه التطورات، إذ ينبغي تنفيذ سياسات لحفز مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم و التدريب. كما ينبغي إطلاع الجمهور العام و دوائر الأعمال و التجارة على فرص التعليم الجديدة التي يتزايد توفرها (على سبيل المثال من خلال مشروعات تجريبية). و حيثما اقتضى الأمر ينبغي تطبيق المعايير التعليمية و شبكات اعتماد المؤسسات التعليمية لضمان الحدود الدنيا من جودة التعليم.

3.3. التطوير الإداري لدعم سياسات الإصلاح الإقتصادي

تهدف مجموعة السياسات الإقتصادية سالفة الذكر إلى السيطرة على التضخم و كبح جماحه بما يحقق الإستقرار الإقتصادي من ناحية، و إلى تشجيع الاستثمار و تنمية الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل بما يحقق معدلات نمو اقتصادي متزايدة من ناحية أخرى. و تحوي السياسات الجديدة مضامين مؤسسية تتعليق بضغط حجم الجهاز الحكومي، و إعادة تشكيل أدواره و توفير و تنمية المقومات المؤسسية اللازمة لإدارة التحول إلى اقتصاد السوق.

الخاتمـــة

في خاتمة هذا البحث يمكن أن نستخلص أمرين:

الأمر الأول: أن الإصلاح الهيكلي يعتبر أصعب بكثير من التصحيح على المستوى الإقتصادي الكلي إذ تحقق تقدم ضئيل في مجال الخوصصة و تحرير التجارة الدولية و على العكس من ذلك، أسفر الإصلاح عن نتائج سريعة لحد كبير فيما يتعلق بالتخفيف من الضغوط التضخمية و استقرار أسعار الصرف و تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة و موازين المدفوعات، و لما كان التصحيح في قطاعات الإقتصاد الحقيقي يتخلف كثيرا عن التصحيح في قطاع الإقتصاد النقدي، فإن هذا يهدد عملية الإصلاح برمتها و هناك حاجة لمواجهة هذه المشكلات على المستويين الفني و السياسي.

الأمر الثاني: بدون تحقيق نوع من الربط الموضوعي بين سياسات الإصلاح الإقتصادي من ناحية و عملية الإصلاح السياسي و قضيته العدالة و الإنصاف من ناحية أخرى، فالأرجح أن سياسات الإصلاح الإقتصادي سوف تؤدي إلى:

- تهميش دور الدولة في الإقتصاد و المجتمع.
- تعميق حدة التناقضات و الإختلالات و زيادة عدد الفقراء في المجتمع.
- انتشار مظاهر الفساد السياسي و الإداري.

و هذا سوف يخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف و التطرف و الجريمة، و تحت ضغط هذه الظواهر سوف تصبح الدول العربية عامة و الجزائر خاصة عرضة للوقوع في توترات اجتماعية ممتدة و خاصة أن الإندماج في الإقتصاد العالمي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

قائمة المراجع:

* نادر فرجاني " آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية". مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية – إصدار م.ع.ت. المجلد 1- العدد 1- ديسمبر 19987 –

* د. سميرة إبراهيم أيوب " صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي – دراسة تحليلية تقييمية " – مركز الإسكندرية للكتاب – 2000 –

* انتقالية و استشفاف " التحولات الهيكلية في الإقتصاد حالة المكسيك و نيجيريا " 1995 .

* د. يونس أحمد البطريق " في المالية الدولية " – الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع" الإسكندرية – 1993 –.

Dhram Ghai « The IMF and the South « - the social impact of crissis and adjustment » UN reasearch institute 1991 – P 33-37. *

Balassa. B « Structural ajustement policies in devloping contries » world development vol 82 – jan 1983, P 23. *

* Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A Keramane assembleé populaire national–

* المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي : تقرير عن الظروف الإقتصادية و الإجتماعيـــة فـــي الـــسداسي الأول 1996

آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر

الأستاذة : قصـــــــاب سعدية
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
- جامعة الجزائر –

مقدمة

تمثل الإصلاحات الاقتصادية التي مست الدول النامية في الفترة الإنتقالية كما حدث في الجزائر منذ التسعينات مرحلة تحضيرية للدخول في إقتصاد السوق عن طريق برامج التثبيت والتصحيح الهيكليين بهدف الوصول إلى التوازنات الكبرى خاصة المالية منها، وهوما أدى بالإقتصاد الجزائري إلى طلب جدولة الديون الخارجية في هذه الفترة.

وتعتبر الإصلاحات المقترحة من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي إصلاحات تهدف إلى توسيع النظام الدولي الجديد، الذي ينبني أساسا على تحرير التجارة الخارجية في إطار عولمة الإقتصاد عن طريق إرساء قواعد السوق، التي تستلزم تغييرات جذرية (هيكلية) في الإقتصاديات النامية بهدف إرجاع الإستقرار للإقتصاد ثم محاولة إنعاشه في مرحلة لاحقة ، وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق الهدفين السابقين لابدّ أن تأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المتغيرات الخارجية ،أصبحت تفرض نفسها على الساحة الدولية وتؤثر مباشرة عليها وأهمها العولمة الإقتصادية.

وفي إطار هذه المتغيرات والمستجدات الحديثة للإقتصاد العالمي أصبحت المؤسسة الجزائرية تتأثر لا محالة بمحيط جديد، يفرز مفارقات عديدة وعلى المؤسسة أن تتعايش معها حتى تحافظ على وجودها في عصر إشتدت فيه المنافسة الدولية .

تعتبر المؤسسة عونا إقتصاديا أساسيا يصل من خلاله الإقتصاد إلى تحقيق هدفه بإستغلال كل طاقته الإنتاجية إستغلالا أمثلا بمرعاة كل الظروف المحيطة به وهو ما نحاول تفصيله في النقاط التالية :

بدءاً بطرح مشكل البطالة التي تعاني منه الجزائر في ظروف الأزمة والإجراءات ألتي إتخذت للتقليل منها مستقبلا عن طريق برامج إصلاحية هيكلية والأخذ في الحسبان كل المتغيرات الخارجية المؤثرة مباشرة في العملية الإصلاحية .

I ــــ وضعية سوق العمل خلال التسعينات:

من التشخيص الكمي لمراحل التشغيل في الجزائر نلاحظ أن كبح الإستثمارات الإنتاجية إبتدأ من سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد هذا التاريخ من جراء إنخفاض العائدات البترولية التي تشكل الممول الوحيد لمختلف المشاريع الإستثمارية التي تؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة تمتص اليد العاملة المتزايدة المقبلة إلى سوق العمل .

نظرا لعدم تنويع صادرات الجزائر وإعتمادها الكلي على تصدير المواد الأولية قد تأثرت هذه الأخيرة بالأزمة البترولية التي مست كل الإقتصاديات المصدرة للمحروقات .
فإختل ميزان مدفوعاتها وسجل ميزانها التجاري عجزا ملموسا يصعب تصحيحه بالمواصلة في تطبيق نفس السياسة التي كانت لها ظروفها الخاصة بها.
إرتفعت المديونية الجزائرية خلال هذه المرحلة وإزدادت خدمة الديون بنسب مخيفة لم تتمكن من تسديدها فإشتد الإختناق عليها من جراء القيد المالي .فلجأت إلى المؤسسات المالية الدولية لتخفيف العبء عنها بعدما كانت خدمة الديون تصل إلى أكثر من 75% من إراداتها السنوية عن طريق طلبها لإعادة جدولة ديونها فوّقعت على إتفاقية ستاند باي سنة 1994 مقابل إتباع برنامج تعديلي للإقتصاد الجزائري ، يمكن تفصيله لاحقا.

ــ 1 ــ تشخيص التشغيل في ظروف الأزمة :

لايمكن إسناد الإرتفاع المذهل لمعدّلات البطالة في الجزائر إلى إرتفاع معدل نمو السكان فحسب وإنما راجع أيضا إلى البنية الاقتصادية الهشة التي لا تتماشى والمتغيرات الجديدة لإن ديناميكية الجهاز الإنتاجي لم تسطيع مواجهة طلبات العمال الجدد التي وصلت إلى اكثر من 260.000 طلب سنة 1998

إنطلاقا من دراسة الكمية لواقع التشغيل في الجزائر تم التمييز بين فترتين أساسيتين، الأولى خاصة بمرحلة السبعينات ،أين كانت هيكلة النظام الإنتاجي الجزائري يعتمد أساسا على الإستراد في التموين،والذي يعتمد هو الآخر على تصدير المحروقات فقط لتسديد فاتورة هذا الإستراد ،وإستمر هذا التسيير عشرية كاملة تميز فيها الإقتصاد الجزائري بهشاشة جهازه الإنتاجي . و بمجرد أن حدث إنخفاض في أسعار النفط سنة 1986 إلى 14 $ للبرميل أثر ذلك على كل الإقتصاديات العالمية فأحدثت إضطرابات عنيفة في الإقتصاد الجزائري فإنحرف مسار التشغيل حتما عماّ كان عليه في فترة التسعنيات كما رأينا سابقا ، إضافة إلى التحولات الكبرى التى لم يسبق لها تاريخ الجزائر حيث أثرت بصورة واضحة على سوق الشغل[10] و هو ما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة في هذه الفترة من 17,2% سنة 1987 إلى 27,20% سنة 1996 وهو الرقم الذى يعادل.2.1000 00 بطال لنفس السنة .

من إفرازات الأزمة الاقتصادية في ظل التراجع الإقتصادي الذي يؤثر مباشرة على سوق الشغل باعتبار العمل يشكل أحد العناصر الضرورية للعملية الإنتاجية أي أن المؤسسة الجزائرية من في ظل النظام الإنتاجي السائد ، قد تؤثر سلبا على الحالة الإجتماعية للعمال و الذي يظهر جاليا في النقطة الموالية سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه . تعتبر المؤسسة الاقتصادية الواحدة الأساسية لإنعاش الجهاز الإنتاجي مهما كان نمط التسيير المتبع ، بهدف إرجاع التوازن و الإستقرار الإقتصادي، و هو الأمر الذي يؤدي إلى إصلاحها بإستمرار لإجاد الأسلوب الكفيل لتسييرها تسييرا عقلانيا يعيد لها الإعتبار كمؤسسة تمثل أحد أقطاب النمو الإقتصادي ويمكن حصر قيود المؤسسة أو الإقتصاد الجزائري في فترة الأزمة في نقطتين اساسيتين، ذات الصلة المباشرة بسوق الشغل .

[10] Revue Cread : Ajustement et emploi au Maghreb N° 37 Decembre 1994 : P 09

ـــــ **التراجع الإقتصادي و إنخفاض معدل النمو**: يعتبر معدل النمو أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية لأي بلد كان .هذا المعدل المرهون بحجم الإستثمارات الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على الإنتاجية الذي يؤثر مباشرة على مستوى التشغيل كما في الجزائر وبالتالي على معدلات البطالة. إنتهجت الجزائر في نهاية عقد الستينات و بداية السبعينات إستراتجية تنموية تعتمد أساسا على السياسيات الإستثمارية الضخمة في القطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية (B T P) لهذه الإستراتجية التي كان من نتائجها خلق أكثر من مليونين منصب عمل خلال فترة لا تتعدى عقدين من الزمن . لم يشكل القيد المالي في هذه المرحلة عائقا على التنمية بسبب الإرادات الجزائرية والمتمثلة أساسا في الجباية البترولية ،هذه السياسة التي سمحت في إرتفاع معدلات النمو الاقتصادية بالتوازي مع إرتفاع وتطور معدلات الإستثمار في نفس الفترة . لكن مع إنخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 بدأ حجم الإستثمارات يتقلص تدريجيا وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع (B T P) اللذان كانا يمثلان القطاعين الرائدين في التشغيل فإنخافض معدل نمو الإستثمار إنعكس مباشرة على سوق الشغل في الجزائر كما ستوضحه أرقام معدلات البطالة في ذات الفترة

- إرتفاع مخيف في معدل البطالة
- عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على مناصب الشغل الموجودة
- فقدان مناصب الشغل بإستمرار
- تسجيل رصيد سالب في خلق مناصب شغل
- البدأ في غلق بعض المناصب التابعة للقطاعين السابقين
- تسريح عدد كبير من العمال يوميا.

لقد شهد معدل النمو في الجزائر تراجعا مخيفا فوصل إلى 2,4% سنة 1992 وهو ما أدى إلى عدم قدرة الإقتصاد الجزائري على مواجهة طلبات العمل المتزايدة بإستمرار في غياب سياسة تشغيلية تعتمد على الإستراتجية السابقة للحد أو التخفيف من التحولات الإجتماعية التي يعيشها العمال يوميا، والتغير في المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

ـــــ **أرقام عن البطالة في ظل الأزمة** : يمكن أيضا الإعتماد على معدلات البطالة لقياس مستوى الإقتصاديات فإرتفاع هذه الأخيرة يمثل مؤشرا هاما على الإختلالات الاقتصادية التي تصيب الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تحمل الطاقات البشرية القادمة لسوق العمل سنويا .

تطورت معدلات البطالة في الجزائرمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا ،فإختلفت تركيبة فئة البطالين بإختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية فكان معدل البطالة غداة الإستقلال يقارب 34% ومع إنتهاج السياسات الإستثمارية إنخفض إلى أقل من 17% سنة 1984 ليتغير إتجاهه مرة ثانية في سنوات االتسعينات ليصل إلى أكثر من 28% سنة 1998 إنها أرقاما مخيفة حيث تمثل 2100000 بطال وحتى تستطيع أن تتصدى الجزائر إلى هذا المشكل عليها أن تخلق أكثر من 250.000 منصب عمل سنويا ليبقى معدل البطالة كما هو عليه حاليا وإلا سوف يرشح للإرتفاع إذا بقيت الآلة الإقتصادية تسير على نفس الوتيرة الحالية ،قد تختلف أسباب البطالة بإختلاف الظروف الاقتصادية مما يؤدي أيضا إلى إختلاف تركيبة البطالين ،فنلاحظ في فترة السبعينات أن أغلبية البطالين عديمي التكوين ويقل سنهم عن 25 سنة .أما عقد التسعينات

فالبطالة لا تقتصر علىالشباب العديم التأهيل والتكوين فقط وإنما مست حتى الشباب المتخرج من الجامعات وذوي التكوين العالي بالإضافة إلى العمال المسرحين لأسباب إقتصادية .

أما الشباب الذي يطلب العمل لأول مرة فعددهم يزداد من سنة إلى أخرى بإزدياد الفئة النشيطة وهي الشريحة الأكثر تظررا من البطالة لأن المدة المتوسطة لها وصلت إلىحوالى 30 شهرا وهي الوضعية التي يؤدي إلى خلق أنشطة جديدة تحت شكل الإقتصاد غير المنظم أو الأنشطة السوداء بصفة عامة.قد تساهم مثل هذه الأنشطة في إمتصاص البطالة للشباب الذين يمارسون مثل هذه الأعمال ولا يدرجون ضمن فئة البطالين حسب تعريف البطالة

2 ــ آثار الأزمة الاقتصادية على سوق الشغل :

عند التركيز على الجانب الكمي لتطور الشغل في الفترة (1986 ــ 2000) يمكن الإشارة إلى تدني وتيرة النمو في خلق مناصب الشغل جديدة ،مع إرتفاع طلبات العمل لمختلف شرائح الفئة النشيطة فوصلت إلى حوالي 200.000 طلب في المتوسط ،فالإعتماد على سياسة إستثمارية تؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة دون اللجوء إلى سياسة تشغيلية ،وهو المشكل الذي تعاني منه سوق الشغل في الجزائر ،فبمجرد إنخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الريع البترولي فأثر سلبا و مباشرة على سياسة الإستثمارات وهو ما ضرب في عمق سوق الشغل في غياب سياسة تشغيلية واضحة الأهداف ، فسجلت سنة 1990 (رصيدا سالبا) في عملية خلق مناصب الشغل ، وهي السنة التي تصادف تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان له النصيب في تردي أوضاع التشغيل في الجزائر .

عند تحليل الميزان التجاري في فترة الأزمة يمكن لمس العلاقة الوطيدة التي تجمع الإستثمرات الإنتاجية وعملية محاربة البطالة بأنتهاج سياسة إستثمارية كما سبق الذكر فالأعتمادالكلي على إيرادات المحروقات أدى إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي وكبح مسار التشغيل منذ سنة 1990. فتوقفت المشاريع الإستثمارية الجديدة وتوجيه بعضها أو جلها إلى القطاعات غير المنتجة مما تسبب في شلل الآلة الإقتصادية في الجزائر وهو الأمر الذي زاد من حدة الأزمة و تعقيدها . فأعيد النظر في النظام الإقتصادي المتبع و محاولة إصلاحه في إطار برنامج تعديلي هيكلي لتسوية معظم المجموعات الاقتصادية الكبرى . وكذلك سوق العمل بإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على العقلنة و الرشادة الاقتصادية في تسيير مواردها البشرية و ذلك عن طريق إتخاذ تدابير و الإستعانة بسياسات مكملة للسياسة الكلية المعروفة التي تعتمد على معدلات نمو قياسية يصعب تحقيقها في ظروف الأزمة التي تعيشها الجزائر في هذه الفترة .

بإعتبار الجزائر بلد يعتمد على الإيرادات البترولية في تمويل مشاريعه فإنه كان و ما زال يعاني من الإختلالات المالية في الميزانية ، حيث يشكل قطاع المحروقات المصدر الوحيد للتمويل وأحد أقطاب النمو في الجزائر،كما تنص عليه النظرية الاقتصادية والمتمثلة في القطاعات التي تعتمد على اثار السحب الأمامية و الخلفية ،فتقلص الإيرادات البترولية جعل الجزائر تفقد مداخيل معتبرة من العملة الصعبة التي هي في أمس الحاجة إليها لتمويل مشاريعها الإستثمارية ،فإنخفاض الموارد المالية الجزائرية منذ سنة 1986 أثر على كل القطاعات الوطنية،ولاسيما الإستثمار الذي يمثل المصدر الرئيسي لتوازن سوق الشغل في الجزائر ،فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب إنخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40$ سنة1981 $ إلى17سنة

1986 ليس بالأمر الهين ،ولا يمكن التحكم فيه بسهولة وخاصة في غياب الفعالية ،الراشدة والعقلانية في تسيير الموارد المالية والبشرية،

فالتدهور الذي عرفته أسعار السوق البترولية في هذه الفترة أدى إلى عجز ميزانية الدولة مما أدى إلى تعديل البرنامج العام للإستثمارات فإتخذت عدة قرارات في هذا الشأن .

1 ــ تأجيل بعض المشاريع التي لم يبدأ العمل فيها

2 ــ الإستمرار في المشاريع التي يصعب توقيفها

3 ــ تحويل إنجاز المشاريع القديمة التي تتكفل بها المؤسسات الأجنبية إلى مؤسسات وطنية[11] . لجأت الجزائر في هذه الفترة إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها عن طريق الإستدانة لتموين نظامها الإنتاجي ،حيث إرتفعت ديون الجزائر من 16 مليار دولار سنة 1980 إلى 24 مليار دولار سنة 1989 ،فإشتد الإختناق على الإقتصاد الجزائري بسبب عبء المديونية وخدمتها، التي تعتبر من أهم القيود العائقة لمسار التنمية في الجزائر فإرتفعت نسبة الدين خلال نفس الفترة من 32 % إلى 75 % لم تترك هذه العملية المجال للتنمية وإنجاز المشاريع الإستثمارية الجديدة بسبب القيد المالي الذي يحاصر الإقتصاد من كل النواحي فأدى الوضع إلى إنخفاض معدل النمو من 4,6 % سنة 1985 إلى2.9% سنة1988 فهشاشة الجهاز الإنتاجي الجزائري ،لم يستطيع مواجهة إظطرابات السوق البترولية العالمية فبدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تشتد مع بداية سنة 1986 فظهرت معالمها واضحة في سوق العمل فإتجهت دالة الطلب على الشغل نحو الإرتفاع فإنخفضت عملية خلق مناصب الشغل بوتيرة كبيرة كانت نتائجها الإرتفاع المذهل لمعدلات البطالة بعد سنة 1987 كما سبق الذكر .

إن الإتجاهين المتعاكسين لدالتي الطلب والعرض على العمل قد أحدثت إختلالا هيكليا في سوق الشغل في الجزائر إنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى فتأثرت كل فئات المجتمع و هو الأمر الذي أحدث إضطرابات على مستوى علميات التأجير التي تدخل ضمن التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي يشهدها العالم عموما والإقتصاد الجزائري على وجه الخصوص لأن الشغل يعد من المصادر الهامة لمداخيل العمال فإضطرابها أو تدينها سيظهر حتما على مستواهم المعيشي ، مما يؤدي إلى توليد سلوكات وتحولات جديدة في المجتمع الجزائري يصعب التحكم فيها حاليا .

بحكم الوضعية الصعبة التي شهدها عالم الشغل في الفترة الأخيرة وجدت الجزائر نفسها أمام قيود كبرى لا يمكنها تجاررها إلا بتعديل الوضع عن طريق تنفيذ برنامج تعديلى ، يأخذ في الحسبان كل المعطيات والمتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة الاقتصادية ، وخاصة بعدما إشتد الإختناق على العائلات بسبب تدهور مداخيل أو إنعدامها مما أدى إلى تدهور الإستهلاك عند هذه الفئات التي تتسع رقعتها باستمرار فإزداد فقرهم مما تولد عنها سلوكات جديدة طفيلية تعيق مسار التنمية إلا أنها تشكل مصدر رزق لكثير من العائلات التي مستها الإصلاحات كالعمال المسرحين لأسباب إقتصادية . التقاعد المسبق ، فقدان مناصب الشغل ...إلخ من الظواهر الجديدة التي رأينها سابقا.

---

[11] هاشم جمال : السوق البترولية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري : رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية سنة 1989.

II **برامج التعديل الهيكلي والمؤسسة الجزائرية** :

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات و ذلك منذ سنة 1987 وبدأ التطبيق الفعلي للبرنامج التعديلي مع سنوات 1990.

وهي السنة التي عرف فيها البرنامج تغيرات هيكلية سريعة ، حتى وصف هذا الأخير بالبرنامج الصارم حيث تم إنجاز أكثر مما كان متوقعا فيه .

من أهم التعديلات المستمرة في هذا البرنامج والخاصة بسوق العمل في الجزائر العديد من الأجراءات الصارمة المطبقة على العمال و التي تدخل في إطار الأسلوب الجديد للتسيير عموما وتسيير الموارد البشرية خصوصا .

من أهم الإجراءات التي شرع في تنفيذها تلك المتعلقة بعمليات التطهير والتي تدخل ضمن الإصلاحات الهيكلية الجزائرية والتي مست بالخصوص المؤسسة العمومية الجزائرية فغيرت جذريا مسار القطاع الصناعي العمومي حيث أصبح هذا الأخير يهتم بالعمليات الإنتاجية من بيع وشراء والتخلي كليا عن الجانب الإجتماعي للعمال بسبب تغيير النمط التسييري للإقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة إقتصاد السوق والتي تستلزم :

ــ تحفيز الإستثمار الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية

ــ تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق

ــ رفع إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومعظم الأنشطة الإقتصادية بهدف المنافسة بين الشركاء الإقتصاديين وفتح المجال واسعا للقطاع الخاص .

ــ إصلاح النظام المالي والبنكي بهدف رفع الدعم عن الخزينة العمومية في التمويل المباشر للمؤسسات الوطنية و السماح بخلق بعض البنوك الخاصة .

1 ــ **الإصلاحات الاقتصادية الكلية** :

شهد الإقتصاد الجزائري إصلاحات جذرية هيكلية مست المجمعات الكبرى للإقتصاد حتى يتمكن من مسايرة الإقتصاد العالمي وفقا للتغيرات الجديدة المفروضة على كل إقتصاد العالم و يمكن سرد هذه التعديلات في النقاط التالية .

ـــ تشجيع القطاع الخاص و تحفيز الإستثمار الأجنبي : في إطار التحولات الاقتصادية الجديدة التي تسعى إليها الخطة التنموية الجزائرية أصبح القطاع العمومي ينفذ العديد من التعليمات المسطرة ضمن البرنامج التعديلي التي تتمثل في :

ــ محاربة التغيب في المؤسسات العمومية

ــ كبح التوظيفات الجديدة

ــ غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية

ــ تبني مشروع خوصصة بعض المؤسسات

إن إجتماع هذه التعديلات في المؤسسة الجزائرية مهدّ الأرضية لنظام إقتصادي يعتمد توجهات الصندوق النقدي الدولي (F M I) و البنك الدولي ضمن البرنامج التعديلي المسطر من طرف هذه الهيئة المالية العالمية.

ـــــ تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق :تلعب هذه السياسة دورا فعالا في تسوية سوق العمل و خاصة بعد أن تم المصادقة على قانون 89 ــ 12 الذي يحدث القطيعة كليا مع نظام الأسعار السابق (1)الذي كان يحدد السعر فيه إداريا مع التجاهل التام لقوانين السوق التي تستلزم .

- الشفافية في تكوين الأسعار
- الإستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج
- الرشادة والعقلنة في إختيار الإستثمارات
- الإهتمام بمردودية المؤسسة
- محاربة مظاهر الغش ، التبذير ، الرشوة

إن إجتماع هذه العناصر في تسيير المؤسسة سيعطي دفعة قوية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الخوصصة التي تفسح المجال واسعا للمنافسة القوية بين المنتيجين فتحدد الأسعار حسب ميكانيزمات السوق وهي الأهداف المرجوة من السياسة الجديدة للأسعار مع التنفيذ الفوري لبرنامج التعديل الهيكلي المستمد من (F M I) ومن البنك الدولي في بداية سنة 1990 شهد نظام الأسعار في الجزائر تغيير جذري فإرتفعت هذه الأخيرة من سنة 1991 إلى 1992 بما يعادل 39.4 % وهو مايفسر رفع الدعم عن المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك (الدقيق ــ الزيوت ــ السكر)بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المنتوجات الصناعية التي إزدادت بنسبة 76% سنة1991حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .(O N S)[12]

ـــــ رفع إحتكار الدولة عن التجارة الخارجية:

من مقومات البرنامج التعديلي هو تفتح الإقتصاديات على الخارج في إطار عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة الخارجية وتطلع الإقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية (في ظل تحقيق شروط المنافسة الدولية) وهو ما يجلب الإستثمار الأجنبي للبلاد التي تريد تصحيح إختلالاتها الكلية ضمن إصلاحات إقتصادية هيكلية لرفع القيود على التجارة الخارجية بتعزيز مكانة القطاع الخاص في الجزائر وإعطائه الفرصة في المشاركة في مختلف المجالات الإقتصادية كما سبق الذكر في النقطة الأولى.

ـــــ رفع الدعم على المزانية العمومية :كثيرا ما عانت خزينة الدولة في النظام السابق من تحملها للعبء المالي الذي يحدث في المؤسسات الوطنية التي كانت تسجل عجزا سنويا بسبب عدم نجاعة النظام التسييري الذي يستمد قرارته مركزيا .

إستفاد الإقتصاد الجزائري في عشرية السبعينات و إلى منتصف الثمانينات من إيرادات الجباية البترولية

فدعمت خزينة الدولة فوارق الأسعار وخاصة أسعار الموارد المستوردة مما أدى إلى إرتفاع الطلب الإجمالي في المجتمع الجزائري و لكن مع إشتداد الأزمة الإقتــصادية دخلت البلد مرحلة أخرى من التسيير ترفع

[12] L'Economie : La nouvelle politique des prix dans cadre des réformes économiques N° 26 1995 APS

مسؤولية الخزينة عن مساندة هذا الدعم بسبب تقلص إراداتها في ظروف كانت أكثر من95% من الموارد تعتمد على قطاع المحروقات.

في إطار الإصلاحات التي شورع في تطبيقها مؤخرا في الجزائر ، أعيد النظر في مهام خزينة الدولة وفقا للبرنامج التصحيحي الذي قلص دور الدولة في دعم الأسعار و رفع القيود و العبء عن الخزينة بتقليص الطلب الإجمالي عن طريق التخفيض في الإتفاق الإجمالي في الأجل القصيرحتى يتسنى للإقتصاد الجزائري الإستقرار والتثبيت ثم الإنتعاش.

2 ــ برنامج التعديل الهيكلي وسوق العمل :

يعرف التثبيت الكلي على أنه تخفيض الإنفاق الكلي إلى مستوى الدخل والإنتاج بعد حدوث صدمات سلبية تؤدي إلى الإختلال بين العرض والطلب ،أما التصحيح فهو محاولة رفع الدخل القومي عن طريق الإستعمال الفعال للموارد المتاحة [13].

شهدت أسواق العمل ضمن برامج التصحيح والتثبيت نصيبها من التعديلات نظرا لمرونة علاقة العمل التي ساعدت على تطبيق هذه الإصلاحات والمتمثلة في تسطير بعض القوانين التشريعية الجديدة بالإضافة إلى إنشاء هيئات للعمل تقوم بتعديل وتسوية سوق العمل في الجزائر وفقا للتوجهات الجديدة

تمثلت أهم التصحيحات الجديدة التي مست قانون العمل في الجزائر والتي كان لها الأثر الكبيرعلىمركبات سوق الشغل ، وهو إدخال مرونة كبيرة في علاقات العمل تجسدت في حرية التفاوض التي لقيها أرباب العمل في مناقشة الأجور وكذا شروط العمل ،وقد أدت هذه العلاقة الجديدة إلى تقويةشركاء العمل. وخاصة الهيئآت النقابية الممثلة لحقوق العمال والإعتراف بحق الإضراب في القطاع العمومي .

في إطار البرنامج التعديلي تم إنشاء هيئات جديدة للعمل في الجزائر تتطلع جاهدة إلى إستقرار سوق الشغل وذلك عن طريق

2 . 1 المحافظة على الشغل و ترقيته : إتخذت إجراءات جديدة للمحافظة على الشغل وذلك عن طريق إنشاء الصندوق الوطني لتأمين البطالة (C N A C) سنة 1994 وتتدرج وظيفته الأساسية في

التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب إقتصادية وذلك عن طريق تأمين بطالتهم أو إحالتهم إلى التقاعد المسبق . وقد تم على مستوى المؤسسات إنشاء أو تأسيس هيئة خاصة ضمن مخطط التقويم الإقتصادي تعمل على التكفل الإجتماعي للعمال المتضررين بالتعديل أو التصحيح الجديد .

يتحصل الصندوق الوطني لتأمين البطالة C N A C على موارده من إشتراكات العمال ، فأصبحت هذه الهيئة سارية المفعول منذ أن بدأت التطبيق الفعلي للبرنامج التصحيحي حيث يتكون حاليا من 13 وكالة وية على مستوى الوطن و إلى جانب هذه الوضعية تم تسطير سياسة خاصة بإعادة توزيع الوقت الرسمي بهدف ترقية الشغل .

[13] رياض دهال : بلقاسم العباس : البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية ندوة حول "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية . القاهرة 26 ــ 27 ماي 1997

يصل إلى سوق العمل سنويا أكثر من 260.000 طالب جديد للشغل لا يجدون مناصب العمل التي توازي وتعمل على إستقرار هذه السوق وفي ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة جدا إرتفع فيها معدل البطالة إلى 28% سنة 1996 وبمعدل نمو منخفض لايمكن السماح بخلق مناصب عمل تلبي رغبات الشباب الذي يعاني من البطالة . للتخفيف من هذه الوضعية ودائما في إطار الإصلاحات الجديدة التي شهدتها سوق العمل ،سطرت الحكومة منذ سنة 1990 برنامج خاص بترقية الشغل ذو بعد إجتماعي مخفف من الشغل الذي لم يعد يطاق من طرف السكان

يدور المحور الأساسي لترقية الشغل على ثلاثة نقاط أساسية ،تهدف على إدماج الشباب العاطل عن العمل في النسيج الإنتاجي بمحاولة خلق أنشطة إقتصادية بمبادرات شخصية لقت المساعدة من طرف السلطة المحلية التي عملت على إنشاء مندوبي تشغيل الشباب على مستوى الولايات والبلديات لتسهيل العملية بواسطة مايسمى بالصندوق الوطني لترقية الشغل ،الذي يساهم مساهمة فعالة في تمويل هذه الأنشطة.
كما يطمح مثل هذا الإجراء إلى تحفيز الشباب البطال على إنشاء نشاطه الخاص في شكل تعاونيات أو مؤسسات صغيرة أو الإستفادة بمنصب عمل مؤقت لا تتعدى مدة واحدة قابلة للتجديد ، تدخل في إطار تشغيل الشباب لمبادارات من الجماعات المحلية .

2 ــ 2 الشبكة الإجتماعية :(LE Filet Social) لقد تم مؤخرا إنشاء ما يسمى بوكالة التنمية الإجتماعية (A D S) Agence Developpement Social تهدف إلى تقليص الفئات المهمشة إجتماعيا عن طريق إعادة إدماجهم في الحياة العملية في أعمال و أنشطة ذات المصلحة العامة بالنسبة للبطالين من جهة ، كما تعمل هذه الوكالة على مساعدة أرباب الأسر عديمي الدخل بإعطائهم منحة تضامنية بالنسبة للأشخاص غير القاديرين على لعمل (1) .

2 . 3 تسيير سوق العمل : لقد تم التفكير في تسيير هذه السوق بعدما كانت هذه الأخيرة تعاني من إختلال هيكلي ظهرت أثاره على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وبالتالي لا يمكن إرجاع السبب الرئسي للبطالة إلى العامل الديمغرافي و كذا نقص الإستثمارات فقط وإنما لابدّ من تسيير هذه السوق
بالإعتناء بمصالح و كالة الشغل المنتشرة في أرجاء الجزائر بإعادة تصحيحها وإعادة تقويم وظائفها بالإهتمام بتدفقات عروض العمل و الطلبات عليها من طرف المؤسسات .
للوصول إلى التسيير الفعال لسوق العمل لابدّ من الإهتمام بتسيير خطر البطالة الذي أصبح يمتد إلى كل فئات العمال بدون تمييز وذلك عن طريق :

- إعادة الإعتبار للمصالح العمومية للشغل بإعادة تنظيمها من أجل التسيير الحسن لسوق العمل المحلية
- تحديد طلبات العمل وعروضها بكل دقة

III آثار البرنامج التعديلي على العمل : بعد إتفاقية ستاندباي لسنة1994 أصبح الإقتصاد الجزائري يسير على برنامج تصحيحي تثبيتي ظهرت آثاره على المستوى الإجتماعي والإقتصادي . وهدفه الأساسي هو تصحيح الإختلالات الكلية التي عاشتها الإقتصاديات النامية بصفة عامة كعجز ميزان المدفوعات،إرتفاع معدل التضخم،عجز ميزانية الدولة.

إن تصحيح مثل هذه الإختلالات الكلية يستلزم إتباع ميكانيزمات صعبة وفقا لسياسة إقتصادية يشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهو ما نفذته الجزائر في الفترة الإنتقالية بمساعدة مالية

وفنية من طرف هذه الهيئة الدولية حتى وصف هذا البرنامج في أحد تقارير البنك العالمي بالبرنامج الصارم .

و من نتائج البرنامج التصحيحي التي كان لها الأثر الفعال على المستويين الإجتماعي والإقتصادي تلك السلوكات و المظاهر الجديدة التي ظهرت على سوق العمل وتم تفصيلها في النقطة الأولى والتي مست خصوصا عنصر العمل وما يترتب عنه من نتائج على العمال بسبب الإجراءات التعديلية المتضمنة لبرنامج تقويم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي أدى إلى تصحيح الكثير من الميكانزمات التسيرية المنتجة من طرف المؤسسة سابقا وأصبح تطبيقها ساري المفعول منذ سنة 1990 .

أدت برامج التصحيح والتثبيت الهيكلي وما تتضمنه من سياسات إنكماشية إلى الإعتقاد بأنها تزيد من حدة البطالة وتدهور سوق العمل بل وتعتبر جزءا من تكاليف التعديل غير المبررة حيث يقول RAMZI ZAKI (1) "قد أخذت مشكلة البطالة أبعادا خرجة مع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والتثبيت ،حيث لم تؤد السياسات المنبثقة عنها إلى الحد فقط من النمو والعمالة بل إلى تخفيض مستوى التشغيل أيضا "

حتى يتسنى لنا توضيح الأثار الناجمة عن الإصلاح الإقتصادي الذي شهدته الجزائر على المستوى الكلي و المؤسسة على الخصوص إذ لا يمكن فصل الجانب الإجتماعي عن الإقتصادي بسبب العلاقة السببية التي تجمع بينهما . كثيرا ما أثرت هذه التعديلات على الحياة الإجتماعية للعمال من جراء التسربات الفردية والإجماعية التي أدت إلى فقدان العديد من مناصب العمل خاصة من سنة 1988 ـــ 1996 كما رأينا سابقا وهو تفاقم معدلات البطالة في وسط المجتمع الجزائري بمختلف فئاته حيث ترجع أهم أسباب هذه البطالة إلى :

1 ـــ التسريحات الجماعية و الفردية لأسباب إقتصادية

2 ـــ نهاية الأشغال

3 ـــ نهاية عقود العمل

4 ـــ التقليص من عدد العمال

5 ـــ غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية أو خوصصتها

لقد غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية المحلية والعشرات من الوحدات الخاصة النتمية لقطاع B T P و قطاع النسيج و الجلود بسبب صعوبات التموين الناتجة عن التخفيض من قيمة العملة الوطنية من جراء تنفيذ البرنامج التعديلي .

و في هذا الإطار صرح الأمين العام للفيديرالية الوطنية لعمال النسيج و الجلود لقد تم إلغاء سنة 1997 ما يعادل 19.255 منصب عمل وفقدان 5070 منصب لأسباب إقتصادية أي أنه تم إنخفاض اليد العاملة في القطاع العمومي ،من 30% إلى 14% لقطاع النسيج و الجلود كما تم غلق 17 وحدة من بين29

---

(1) M D C P : Evolution de L'emploi et Situation du marché du Travail en 1997 Algerie (1985_ 1996) Fevrier

(1) RAMZI Zaki: (1993) The Impact Of Stabilization And Structural

Ajustement Programs On Human Developement . Human Developement Seris N° 1 United Nations : Expert Group Metting On human developement in the word arab

وحدة موجودة على التراب الوطني هذا من الناحية الكمية(1) ولكن عند تقييم البرنامج من الناحية الاقتصادية التي تعتمد على العقلنة والرشادة الاقتصادية فإن البرنامج قد حقق أهدافه المنتظرة وقد إستطاع أن يوسع من رقعة القطاع الخاص بتشجيعه من خلال توقيع قانون الإستثمارات الخاصة بتجسيد قوانين الخوصصة في الجزائر فشهدت هذه الإجراءات كلها الإرضية الصحيحة لأرساء قواعد إقتصاد السوق فأصبحت معالمه واضحة وتتوجه نحو تطبيق محاور البرنامج التعديلي حيث إستاطاعت الدولة ترفع تدعيمها كليا على القطاع العام وهو ما أدى إلى تخفيض حجم الطلب الإجمالي بالتقليص من النفقات الحكومية بالإعتماد على بعض الأدوات المالية والنقدية وفقا للسياسة المسطرة من طرف الصندوق النقدي الدولي (F M I) و البنك العالمي .

من مقومات برامج التصحيح الهيكلي مرونة أسواق العمل التي تعمل على تعديل مركباته للوصول إلى التوازن المطلوب . لقي دور مرونة سوق العمل ومدى نجاح برامج التصحيح الهيكلي صدا كبيرا لدى الإقتصاديين ، وكان الإهتمام مركزا على مدى تأثير التصحيح الهيكلي على البطالة.(2)

تهدف برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي إلى الإنطلاقة الإقتصادية الصحيحة وبالتالي إلى توسيع العمالة إذا نجحت في الوصول إلى الإستعمال الكفؤ للموارد ورفع الإنتاج ، لكن الطبيعة الإنكماشية لهذه البرامج قد يؤدى إلى تدهور سوق العمل في الأمدين القصير والمتوسط ،وتعتبر هذه السياسة الإنكماشية المتبعة في هذا الإطار ذات أهداف طويلة الأجل ستؤدي إلى تصحيح وإنعاش الإقتصاد ، بتعديل الإختلالات الاقتصادية الكلية وهو ما لمس في الجزائر عن طريق إجراء تحرير التجارة الخارجية التي تشجع الصادرات بإقتحام القطاع الخاص لمختلف الأنشطة الاقتصادية مما يفسح المجال للمنافسة وإعطاء دفعة للإقتصاد الجزائري .

وللتفصيل أكثر في آثار هذا البرنامج يمكن تحديد مختلف تأثيراته على محددات ومركبات سوق العمل و نبدأ بـــ :

1 ــ تأثير برامج التعديل الهيكلي على دالة الطلب علىالعمل :

لقد لوحظت مرونة شديدة في مجال العمل تمثلت في الأشكال الجديدة للتشغيل كما رأينا سابقا حيث تم تسجيل سنة 1989 نسبة 3/1 من مناصب العمل الجديدة في شكل عمل مؤقت و في سنة 1993 إرتفعت النسبة إلى 3/2 من مجموع المناصب الجديدة وعليه أصبح هذا النوع من التوظيف يشكل القاعدة المعمول بها في الجزائر خاصة قطاع الخدمات و الفروع التي يسود فيها القطاع الخاص .

---

(1) جريدة الخبر . العدد 2079 بتاريخ 28 ــ 09 ــ 1997 ص 02

(2) ندوة حول تنظيم ونمدجة أسواق العمل ودينامكية اليد العاملة في بعض الأقطار العربية . القاهرة . 26.28.ماي 1997

ومن ناحية أخرى تأثرت كثيرا المؤسسات من التصحيحات الهيكلية حيث تخلت هذه الأخيرة على الكثير من الوظائف الثانوية ، كالصيانة ، المطاعم ، وفي بعض الأحيان أجبرتها الظروف على الإستغناء على بعض النشاطات الإختصاصية .

كما يعاني أغلبية عمال المؤسسة الجزائرية من مرونة علاقات العمل حيث يستفيد بعض العمال من الضمانات الإجتماعية و الحماية الضرورية لهم مهنيا و نجد في نفس الوقت حرمان البعض الأخر من العمال المؤقتين من نفس الغطاء القانوني .

لقد برزت مظاهر مهمة في علاقات العمل الأجرية المتمثلة في تدني أو إنخفاض الشغل المؤجور بإستمرار من الناحية الكمية فقدرت نسبته سنة 1989 ب 62% من مجموع عقود العمل المبرمة ثم إنخفضت هذه النسبة إلى 55% سنة 1990 أما سنة 1996 وهي السنة التي تم فيها توجيه الكثير من القطاعات الاقتصادية إلى التعامل مع هذا النوع من العقود أي التشغيل غير المأجور كقطاع الخدمات التجارة ، الزراعة التي سجلت حوالي 75% (1)

كما تطور شكل التشغيل الذاتي نظرا للتشجيعات المقدمة في هذا الإطار و المتمثلة في سياسات تشغيل الشباب و التي تؤدي إلى إنخفاض التشغيل المأجور.

و منذ سنة 1990 وهي السنة التي شرع في تطبيق برنامج تشغيل الشباب أين لاحظنا التطور المستمر لنسبة الحرفين التجار الصغار ، و كذا المهن الحرة و هو ما يترجم إرتفاع نصيب القطاع الخاص المقدر بــ 88% بالنسبة لقطاع التجارة و 57% لقطاع الخدمات.

2 ــ تأثير برنامج التعديل الهيكلي على دالة عرض العمل :

من البديهي جدا أن يتأثر عرض العمل بالإصلاحات الإقتصادية التي مست سوق العمل مباشرة حيث إنعكست سلبيا (في الأجل القصير و المتوسط)على اليد العاملة فأدت هذه الأخيرة إلى :

ــ تحمل العمال عبء الإصلاحات وتكاليفها بسبب تقليص حجم التشغيل مما يزيد من إرتفاع معدل البطالة بإضافة عمالة جديدة يزيد من الثقل الإجتماعي و خاصة أثناء تطبيق هذه البرنامج إنها ضريبة الفترة الإنتقالية فإنتقل معدل البطالة في الجزائر من 22% سنة 1992 إلى 25% سنة 1995 ثم 28% سنة 1996 وحوالي 33% سنة1998 وتوجهه نحو الإرتفاع أصبح مضمونا بسبب التسريحات الجماعية و الفردية لأسباب إقتصادية .

ــ إرتفع معدل النشاط نتيجة إرتفاع السكان النشطين الذين بلغوا سن العمل قانونا بسبب إرتفاع نمو السكان وكذلك بسبب إنخفاض سن اليد العاملة المتضررة من التصحيحات الهيكلية بدخولها في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي الذي أصبح يمتص نسبة غير مهملة من اليد العاملة و هو ما أدى إلى إرتفاع معدل النشاط في الجزائر حيث كان يمثل نسبة 22% سنة 1992 فإرتفع إلى 27 % سنة 1995 مما يؤدي إلى إرتفاع متوسط عرض اليد العاملة الإضافية بأكثر من 260.000 سنويا.

ــ إرتفاع نسبة مساهمة القطاع غير المنظم في النشاط الإقتصادي نتيجة إنخفاض سن العمل إلى أقل من 15 سنة ولو كان ذلك في القطاع غير المنظم (غير رسمي) مما يؤدي إلى توسيع الفئة النشيطة رغم المشاكل التي تعاني منها مصالح اليد العاملة في تحديد هذه الفئة مما يؤدي إلى غياب التنسيق

---

(1) Medjkoune Med : Les Problemes actuels de L'emploi dans le cadre de L'ajustement structurel cas deL'Algerie : Article non publié Année 1997

بين طلب العمل وعرض اليد العاملة . كما يرجع السبب الرئيسي في إتساع الفئة النشيطة إلى تدهور المداخيل الحقيقية للعائلات الأمر الذي قاد إلى ظهور سلوكات وخلق أنشطة زادت من رقعة القطاع غير المنظم في الجزائر.

الخلاصة:

وبعد التحليل يمكن إستنتاج أن معدلات البطالة إزدادت تفاقما في مرحلة التسعينات لأسباب إقتصادية بحتة ترجع أساسا إلى برامج التعديل الهيكلي الي شهدها الإقتصاد الجزائري في نفس الفترة والتي مست أساسا القطاع العام ، فتضررت المؤسسات الإقتصادية من هذا الإجراء وإنعكس مباشرة على الطلب على العمل(عرض الشغل)، فأدى إلى تقليص مناصب الشغل المعروضة من طرف المؤسسات ، وهوالأمر الذي أدى إلى إختلال سوق العمل في الجزائر .

المراجع المعتمد عليها:

1ــــ باللغة العربية :

ــــ هاشم جمال : السوق البترولية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري : رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية سنة 1989

ــــ رياض دهال : بلقاسم العباس : البطالة وبرامج التصحيح الهيكلي في بعض الأقطار العربية ندوة حول "تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية . القاهرة 26 ــ 27 ماي1997

ــــ جريدة الخبر . العدد 2079 بتاريخ 28 ــ 09 ــ 1997 ص 02

2ــــ بللغة اللاتينية

_ Revue Cread : Ajustement et emploi au Maghreb N° 37 Decembre 1994

-- L'Economie : La nouvelle politique des prix dans cadre des réformes économiques N° 26 1995 APS

-- M D C P : Evolution de L'emploi et Situation du marché du Travail en Algerie (1985_ 1996) Fevrier 1997

-- RAMZI Zaki: (1993) The Impact Of Stabilization And Structural development. Human Developement Seris Ajustement Programs On Human N° 1 United Nations : Expert Group Metting On human developement in the word arab

-- Medjkoune Med : Les Problemes actuels de L'emploi dans le cadre de L'ajustement structurel cas de : L'Algerie Article non publié Année 1997

إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية

الأستاذة :
نجار حياة:
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
جامعة جيجل

الأستاذة :
مليكة زغيب:
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
جامعة سكيكدة

مقدمة :

إن ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ترتبط بمدى تطور حجم ونوعية الإنتاج الوطني من مختلف السلع والخدمات ، وهذا من خلال خلق الثروات وزيادتها ومساهمتها الإيجابية في الإنتاج الداخلي الخام وخلق مناصب العمل الجديدة التي تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل تحديات المستقبل المتمثلة في عولمة الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي والتحضير للانضمام إلى OMC واتفاق الشراكة الأوروبية.

إلا أن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتنشيط عملية الاندماج في الحركية الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسة الاقتصادية بالنفع وذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها الإقليمية والعالمية. ومن جهة أخرى ، يفرض على المؤسسة الوطنية تسطير برامج لتأهيلها من أجل تطوير تنافسيتها وترقية المنتوج الوطني وفق المواصفات التقنية العالمية خاصة وأن إشكالية المؤسسة الاقتصادية الوطنية تكمن في الوقت الراهن في النقاط التالية :

- ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قدرة المستثمر الجزائري على المنافسة الدولية
- عدم الاستفادة من برامج التأهيل التي تسمح بتنافسية المؤسسة الجزائرية
- دور السياسة التسويقية وإقناع المواطن بضرورة استهلاك المنتج الجزائري وتشجيعه
- المنافسة غير الشرعية والغش.(1)

ومن هذا المنطلق ، يمكن القول أن استمرارية المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة ترتبط بنجاعتها الحالية من جهة ، وبمدى استعدادها وسرعتها في التفاعل مع محيطها – المحلي والدولي- من جهة أخرى . فكيف يمكن تأهيل هذه المؤسسة حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الحالية والمرتقبة ، وكسب الرهان لضمان المكانة المتوخاة من السوق ورفع قدراتها التنافسية ومردو ديتها وتمكينها من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة؟

تلك هي إشكالية بحثنا ، والي سنحاول الإجابة عليها من خلال تناول 3 محاور أساسية

- المؤسسة الاقتصادية في مواجهة العولمة
- تأهيل المؤسسة الاقتصادية .
- آفاق مستقبلية

1-المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مواجهة للعولمة :

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في الظروف الدولية الراهنة رفع مستوى الأداء الاقتصادي ابتداء من المؤسسة ، وانتهاء بالاقتصاد القومي ككل ، من حيث الكفاءة والفاعلية ، ومايترتب عليها من نتائج متفرعة ، في مقدمتها التنافسية. (2)

فإذا كان يراد بالعولمة رسملة اقتصاديات العالم وشمول النظام الرأسمالي وسيطرته على كافة جوانب المعمورة ، فإن التحدي يراد به الإصلاحات المطلوبة لتلبية شروط الاندماج في العولمة دون تعرض الاقتصاد الوطني إلى ضرر. (3).ولقد بيت
التحاليل والدراسات حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في التطور الاقتصادي والاجتماعي العام والمستديم وعلى رأسها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، وذلك لما لها من قدرة هائلة في المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل في الوقت الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة وإنجاز المشاريع ذات الرأس مال المكثف انخفاض مستمر في استعمال اليد العاملة . لذلك بات من الأولويات التي أفرزتها هذه التحولات الاقتصادية والعولمة وما سينجر من منافسة في إطار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع بلدان الوحدة الأوربية وكذا إلى OMC، تحسيس أداء المؤسسة الاقتصادية الوطنية ومرد وديتها وكذا ضمان ديمومتها. وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات مساعدة للمؤسسة وهياكلها الارتكازية، مما يجعلها أكثر تنافسية. فالاندماج في حركية الاقتصاد العالمي من شأنه أن يخلق فرصا لتطور الصناعة الجزائرية ويفسح المجال أمام الطاقات المبدعة للمؤسسات والمقاولين الجزائريين، إلا أن هذا الاندماج يصنفه المحللون الاقتصاديون على أنه سلاح ذو حدين حيث أنه يحمل انعكاسات ستكون ملحوظة على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعلى الاقتصاد الوطني على حد سواء. انعكاسات تتراوح بين ما هو انعكاس سلبي يؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للمؤسسة ، وانعكاس ايجابي من منظور الأثر الديناميكي الذي قد يعمل في اتجاه تطوير التنافسية . ولذا يكون من الضروري تدخل الدولة من خلال آلية الضبط والتنظيم من أجل تغليب الجانب الإيجابي على الجانب السلبي. (4) لاسيما وأن النسيج الصناعي الوطني ليس في مستوى التحدي ومواجهة المنافسة الأجنبية فضلا عن الإجراءات المتخذة مؤخرا في إطار مراجعة التعريفة الجمركية التي ستكون سببا في إعاقة سير عمل تلك المؤسسات التي مازالت تنشط وتتطور في محيط عدواني. ويمكن حصر أهم انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في النقاط التالية:

أ- **التفكيك الجمركي** : وهو من أهم الانعكاسات السلبية على المدى القصير للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة. حيث من المرجح انسحاب العديد من المؤسسات الاقتصادية -لا سيما المتوسطة والصغيرة- من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض أسعار الواردات ، ومن ثمة التأثير على السعر التجاري للسلع والخدمات وماله من أثر على إنتاجية المؤسسة ومنحنى مرد وديتها . وفضلا عن ذلك فإن توسع النمط التجاري لدول أوربا نحو الجزائر(التصفية السنوية والخفض في الأسعار) بموجب إنشاء منطقة التجارة الحرة يشكل خطرا جديدا هو الإغراق (Dumping) بمعدل مرتين كل سنة المقابل للخصم الذي يقع في أوربا كل ستة أشهر (4).

ب- **الانعكاسات الإيجابية** : يتمثل أهمها في الآتي :

- الأثر النفسي للمؤسسة متمثلا في الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة وفنيات التسيير والمعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج مما يسمح لهما بالإندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية.
- تدفق رأس المال الأجنبي المباشر (تشجيع الاستثمار المباشر)
- إن اتفاق الشراكة يوفر ضمانات دخول المنتوج الجزائري إلى السوق الأوربية إذا توفرت فيه شروط النوعية والمنافسة مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية المعنية بالإنتاج للسوق الوطنية على أخد التدابير الفنية اللازمة لمنافسة المنتوج الأوربي مما يدفع بها إلى إعداد دراسات مستقبلية عن المنتجات القابلة للمنافسة في أفاق عشر سنوات.
- الاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي ينتجها الاتحاد الأوربي لشركائه.
- انخفاض الحقوق الجمركية للموارد الوسيطة ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات منتجات وطنية عديدة مما يؤثر إيجابيا على تكاليف إنتاج المؤسسة .
- إمكانية الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة في الإتحاد الأوربي (التجارة الالكترونية) ، والشبكة التكنولوجية المتطورة في مخططات الإنتاج وكذلك الشبكة التكنولوجية المتطورة في التسيير والإدارة. (5)

لكل ما سبق ، وبالنظر إلى مختلف انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يمكن القول أن نجاح اندماج المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في حركية الاقتصاد العالمي يتوقف على مبدأ :" Agir localement et voir globalement " بعبارة أخرى يجب على كل مسير أن يسهر على الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة للمؤسسة ، حتى تتمكن هذه الأخيرة من توطيد وترسيخ مكانتها في السوق المحلي ومن ثمة إمكانية تكيفها وفق المتطلبات الجديدة في الإدارة والتسيير . فإذا كانت المنافسة ضرورية لأنها من متطلبات البيئة العالمية المعولمة ، فهي أيضا السبيل إلى اكتساب التقدم التقني والتكنولوجي والوسيلة الفعالة لتدنية التكاليف وإرضاء المستهلك النهائي . وبالتالي فإن المؤسسة الجزائرية بحاجة إلى إدارة اقتصادية مؤهلة لمواجهة المنافسة الأجنبية والتكيف بسرعة مع أنماط التجارة في الدول الأوربية وذلك من خلال مخطط لتأهيل هذه المؤسسة تأهيلا حقيقيا.

2- تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية :

من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو كيف يمكن للمؤسسة مواجهة المنافسة الدولية إن لم تكن هناك عملية تأهيل المنتوج الوطني وأنظمة المعلومات والتسيير والمحيط.

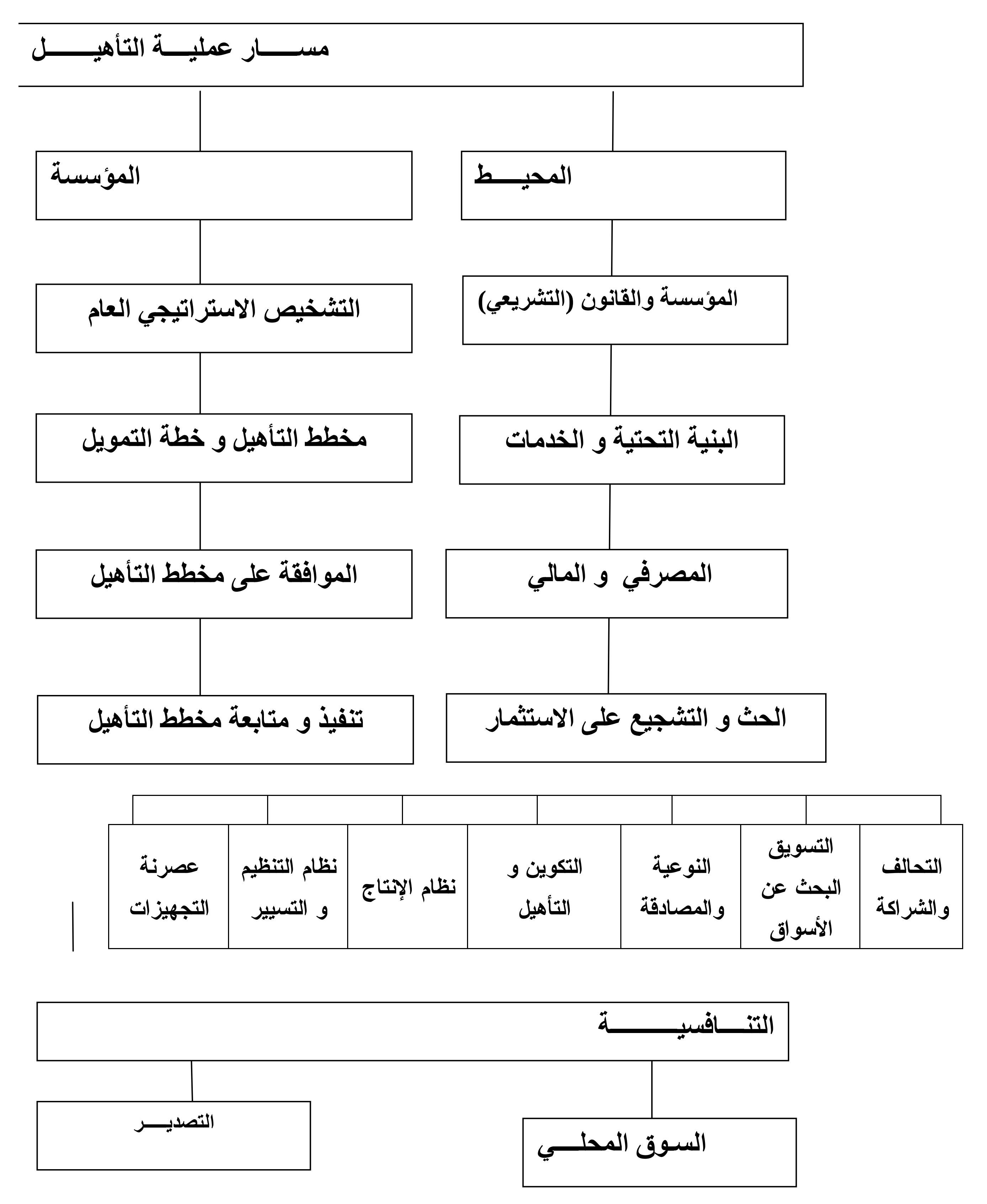
ففي إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية ، أصبح الانشغال الهام يتمثل في ترقية منافسة المؤسسة الاقتصادية الوطنية ، وذلك من خلال تبني برنامج لتأهليها ومحيطها أين تنشط.

2-1 برنامج التأهيل :

2-1-1 مفهوم برنامج التأهيل : برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي على المستوى

الدولي.[6] وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدف إداري في مجال المنتجات ، الأسواق ، المالية والتشغيل فحسب، بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (1): برنامـــــج التأهيـــــل.



المصــــدر : وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

ومما زاد في تدعيم برنامج التأهيل هو إنشاء صندوق لترقية التنافسية الصناعية " le fonds de promotion de la compétitivité industrielle" الذي يعد الركيزة المالية الأساسية للأنشطة الخاصة بعملية التأهيل ، وذلك من خلال إسهاماته المالية التي خصّ بها المؤسسات المعنية على شكل إعانات مالية تمثلت في الآتي:

أ- مساعدات مالية للمؤسسات مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد :

- التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل.
- الاستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.
- الاستثمارات المعنوية (البحث والتطوير ، البرامج والتكوين تطبيق برامج الإعلام الآلي وتحسين التسيير) التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

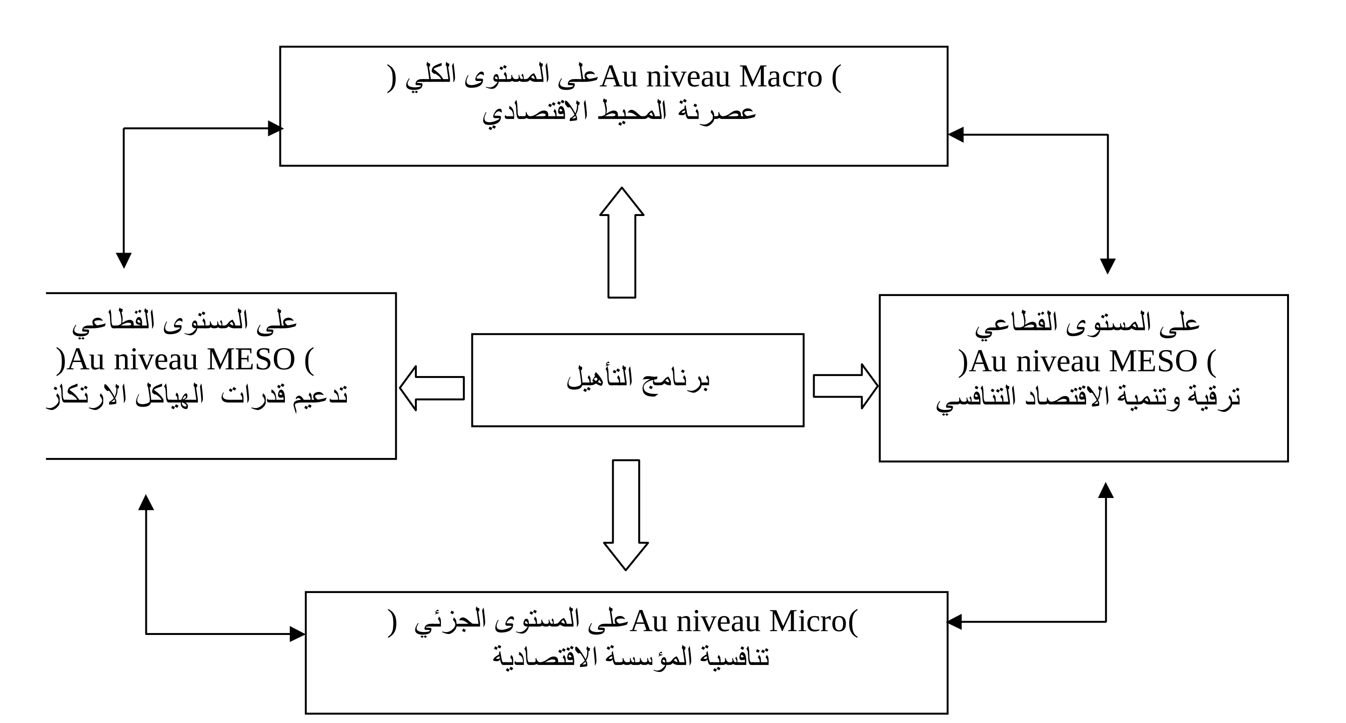
ب- مساعدات مالية للهياكل الارتكازية (structures d'appui)

يتعلق الأمر هنا بمختلف المصاريف التي تندرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية مثل تلك العمليات التي تهدف إلى تحسين النوعية والخاصية الصناعية ، وتحسين التكوين والبحث والتطوير إلى جانب تحسين المعلومة الصناعية والتجارية والسياسات والاستراتيجيات .

2-1-2 أهداف برنامج التأهيل :

يمكن تجسيد أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاث مستويات كما هو موضح في الشكل الموالي :

شكل رقم (2): **أهداف برنامج التأهيل**



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .

أ- على المستوى الكلي : يمكن تلخيص توجهات السياسية العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في ما يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية، في النقاط التالية:

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية .

- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

ب-على المستوى القطاعي : إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه. [9] وبهذا ، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

ج- على المستوى الجزئي : إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات . فمن وجهة نظر المؤسسة ، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة. وبالتالي، فإن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج وما على الدولة إلا مساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة ببرنامج التأهيل.[10]

2-1-3- إجراءات عملية التأهيل: يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

-المرحلة الأولى: تتمثل في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص إستراتيجي شامل -يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية مخطط لتأهيلها، يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق- في إطار احترام قواعد الأحقية (d'éligibilité les règles) المحددة في وثائق من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة – في الاستفادة من الإعانات المالية.

- المرحلة الثانية: بعد الموافقة والمصادقة على مخطط التأهيل يتم تحديد كيفية منح تلك الإعانات وذلك وفق بديلين:

* البديل الأول: تقسم الإعانة إلى ثلاثة شرائح، حيث أن الشريحة الثالثة لا يتم دفعها إلا عند نهاية عملية تنفيذ مخطط الأعمال والتي لا تتعدى سنتين بدءا من تاريخ الإشعار بالقبول.

*البديل الثاني: يتم تقديم الإعانة المالية دفعة واحدة، حيث لا يجب أن تتعدى فترة التنفيذ سنتين.

3- الأفاق المستقبلية: على مدار هذه العشرية الأخيرة، وتحت ضغوطات الأزمات المالية المتوالية، شهد المحيط الاقتصادي تحولات جذرية عميقة مست أساليب الإنتاج والتوزيع وتنظيم كل الصناعات. وهذا ما تولدت عنه ضرورة تأهيل المحيط الاقتصادي والمالي والقانوني والاجتماعي بالإضافة إلى تأهيل نظام الإنتاج والتسيير.

والملاحظ أن الهياكل الصناعية القائمة مازالت هشة وغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاحها وتهيئتها .فكل الإصلاحات والتعديلات المتخذة تعتبر ضرورية لكنها غير كافية ، حيث أن الغطاء المالي المخصص للتطهير المالي يعد غير كافي، إذ لم يتمكن من تصحيح كل السلبيات التي خلفها التسيير الموجه على مدار أكثر من عشريتين من الزمن.

وبالتالي فإن توفير الوسائل المالية و إعداد برامج الإصلاحات المختلفة لم تأت بتغييرات نوعيته حقيقية سواء على مستوى المؤسسة أو المحيط ، كما لم يتولد عنها محيط مادي ومؤسساتي ملائم للاستثمار. لذلك بات من الضروري اجتياز هذه السياسة التي تعتبر مرحلية ولا تتوافق والمعطيات الحالية التي تستوجب تحولات جذرية عميقة مع إعادة تأهيل مختلف الهياكل والمؤسسات الاقتصادية بما يمكنها من التصدي للمنافسة الدولية والإنتاج وفق المعايير التقنية العالمية ، وفضلا عن ذلك ، فإن محددات المنافسة لم تعد تلك المرتبطة بتكلفة العوامل وتوفير المواد الأولية فحسب، بل تعدتها إلى أبعد من ذلك، لتشمل نوعية الهياكل الإرتكازية والمؤسسات، فعالية مصادر التجديد والطاقات التقنية والتنظيمية والإدارية للمؤسسات واكتساب التكنولوجيات الحديثة والتكيف معها، وهذا كله لن يتأت إلا من خلال تبني سياسات الخوصصة والشراكة.

إن مسؤولية هذه التغيرات تعود من جهة إلى السلطات العمومية (الدولة) التي تسهر على تشجيعها، ومن جهة أخرى إلى المؤسسة التي أصبحت ملزمة بإجراء تشخيص استراتيجي وتحليل شامل يرتكز أساسا على النقاط التالية :

- محيطها الاقتصادي العام
- تطورها التاريخي
- المعرفة الحقيقية للمنتجات والتكنولوجيات
- دراسة العناصر الفاعلة الرئيسية (المنافسون المحليون والدوليون، الموردون، الزبائن)
- تحديد عوامل النجاح الرئيسية و عناصر تنافسية كل فرع.

وأخيرا يمكن القول أن تحرير الاقتصاد وبعثه من جديد، وإعادة الهيكلة، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية ، أصبحت- بالنسبة للدول النامية- برامج ذات أولوية ،لأنها تهدف إلى خلق وترقية مؤسسات ونسيج صناعي منافس وذو طاقات وكفاءات فاعلة، وهذا يتوقف بدوره على إعداد برنامج ارتكازي (un programme d'appui) لدعم عملية إعادة الهيكلة والتأهيل والتنافسية والنمو.

الخاتمة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر على غرار باقي دول العالم وما أفرزته من أشكال وصيغ وأساليب في تنظيم المجتمع للتكفل بانشغالاته ، وعلى ضوء المصادقة على اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، فإن المؤسسة الاقتصادية مدعوة لتلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال دعم برامج تأهيلها لتطوير تنافسيتها وترقية المنتوج الوطني إلى مستوى المواصفات التقنية العالمية.

إن ترقية الإنتاج الوطني في ظل التحديات الحالية يتطلب تطوير التشاور مع جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، حول النظرة المستقبلية المنسجمة مع نموذج التنمية الاقتصادية المنتهج، ووضع هيكلة تعتمد على عصرنة المؤسسة الجزائرية وعلى فعالية وتحسين المردودية والمحيط العام للمؤسسة.

لذلك ، وفي ختام بحثنا هذا ، فإننا نستحث إدراج جملة من الاقتراحات التالية ، والتي نراها كفيلة بتسهيل تطبيق برنامج التأهيل من جهة، وإفراز فرص نجاح هذا البرنامج تعظيما لمكاسب الاندماج في حركية الاقتصاد الدولي من جهة أخرى:

- إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني بما يتلاءم وأهداف سياسة التأهيل
- تعميق وتقوية طاقات وقدرات الهياكل الارتكازية .
- تحسين خدمات البنية التحتية (الهياكل القاعدية).
- إصلاح النظام المصرفي والمالي وتحسين دور البنوك سواء في تمويل الاستثمار أو في مجال رفع أداء المؤسسة حسب الشروط الدولية.
- إعداد حملة إعلامية واسعة للتحسيس بمخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية مع اقتراح آليات تطوير الاستثمار وخلق محيط ملائم له.
- زرع الشعور لدى المسؤولين في المؤسسات بأن العبء الأكبر لعملية التأهيل يقع على عاتقهم بالدرجة الأولى والدولة لا تتدخل إلا للتنسيق والرقابة فقط .
- حتمية بعث برنامج للتأهيل الكلي للاقتصاد على صعيد الإدارة، المؤسسة ، الجهاز البنكي والمالي ، والتشريع والقوانين وكذلك المحيط.

الهوامش والمراجع :

الهوامش :

(1) - ترقية الإنتاج الوطني وتحديات المستقبل ، مجلة فضاءات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة ، مارس- أفريل 2002 ، ص :8

(2) -محمد عبد الشفيع عيسى ، التأهيل التكنولوجي – الإبتكاري للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الاقتصاد الدولي – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العـــدد الأول 2002 ، ص : 71

(3)- ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح الهيكلي وتحديات العولمة، فعاليات الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جـــــــامعــــــة سطيف- 29-30 أكتوبر-2001

(4)- بشير مصطفى، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، الانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية ، مجلة فضاءات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق ، ص-4

(5)- نفس المرجع، ص- 4

(6)- D'après le Ministère de l'industrie et de la restructuration, dispositif de mise à niveau , p=4 -(6)

(7)- تم إنشاء هذا الحساب الخاص بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، وذلك لتقديم الإعانات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمات المتعلقة بالصناعة، وذلك لتشجيع عمليات إعادة تأهليها قصد ترقية التنافسية الصناعية

(8)-Ministère de l'industrie et de la restructuration, op cit,p10.

(9)- من أهم الأطراف نذكر : جمعيات أرباب العمل ، الهيئات العمومية، معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية، هيئات التكوين المتخصص ، البنوك والمؤسسات المالية . . . إلخ .

(10)-Ministère de l'industrie et de la restructuration,op.cit, p-p=6-7

المراجع :

الكتب :

1- Henri Duhamel,stratégie et direction de l'entreprise, clet,paris,1986

2- Mokhtar belaïboud ,gestion stratégique de l'entreprise publique Algerienne,OPU,Alger,

الوثائق والمجلات :

-مجلة فضاءات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مارس – أفريل 2002 .

- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،العدد2002،1 .

- فعاليات الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظـــيم مكاســـب الانـــدماج فـــي الحركيـــة الاقتصادية العالمية ، " 29-30 أكتوبر 2001 .

-Ministère de l'industrie et de la restructuation, dispositif de mise à niveau , - Alger

الخوصصة و السوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية في الجزائر

الأستاذ : سويسي الهواري
الأستاذ : دبون عبد القادر
كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية
- جامعة ورقلة -

مدخل :

شهدت ومازالت تشهد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات وإصلاحات جذرية، كان الهدف الأساسي منها إخراجها من وضعيتها الصعبة التي كانت تتخبط فيها كل مرة، وذلك من خلال تحسين أدائها الاقتصادي. فبداية هذه الإصلاحات كانت مع أوائل الثمانينات عند خضوع المؤسسة الاقتصادية لإعادة هيكلة عضوية ثم تلتها إعادة الهيكلة المالية، وفي نهاية الثمانينات أخضعت مرة أخرى للتطهير المالي ومن ثم للاستقلالية القانونية والمالية التي من شأنها إعطاء المؤسسة أكثر مرونة واستقلالية في اتخاذ قراراتها .

لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات والمبالغ الطائلة المرصودة لتطهير المؤسسات العمومية، لم تؤد بها إلى تحقيق وبلوغ أهدافها المرجوة، خاصة فيما يتعلق بتحسين أدائها وفعاليتها الاقتصادية والمالية، وهكذا ظلت تراوح مكانها. وليس ببعيد من هذه الإصلاحات السابقة، دخلت الجزائر في برنامج إصلاحات كبرى يرمي إلى تبني آليات اقتصاد السوق، تماشيا مع التزامها بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، والمرتكز أساسا على تقليص دور القطاع العام من خلال خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذه الأخيرة التي تعد أهم الإصلاحات، لاختلافها اختلافا جذريا عن سابقاتها، وذلك لما تطرحه من إشكالية عند التحضير لها، ولما لها من أثر على أداء المؤسسة الاقتصادية.

تضمن برنامج التعديل الهيكلي إقرار بعض الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق، خاصة على مستوى القطاع المالي، ولعل أبرزها إنشاء سوق الأوراق المالية، لما تلعبه من دور فعال في خوصصة المؤسسات من جهة، ولما تقوم به من دور في تعبئة وتجميع المدخرات المحلية منها والأجنبية لتوجيهها إلى تمويل الاقتصاد بصورة فعالة من جهة أخرى.

لذا يحاول هذا البحث الإجابة على السؤال التالي : **إلى أي مدى يمكن تفعيل عملية الخوصصة في الجزائر عن طريق السوق المالي؟ وهل تعرف هذه الأخيرة نموا يمكنها من التمويل الكفء وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات ؟**

من ذلك تتمحور مداخلتنا حول النقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول الخوصصة،
- السوق المالية من خلال التعريف ودورها في التمويل الكفء و في تفعيل عملية الخوصصة.

I ــ مفاهيم عامة حول الخوصصة :

I ــ 1 ــ التعريف بالخوصصة :

تعد الخوصصة مفهوما جديدا، حيث لم تظهر ولم تتطور بشكلها وبمعناها الحالي، إلا في بداية الثمانينات من خلال التجربة البريطانية. فمنذ ذلك الحين أصبحت تعرف تطورات في مختلف جوانبها، إلى درجة أن البحوث والندوات حولها تضاعفت بسرعة فائقة، فعلى سبيل المثال في سنة 1986 بلغت الكتابات حولها في المجلات والدوريات الأنجلوسكسونية ما يفوق عن الألف موضوع حسب ما أحصته " La Reason Foundation".

ونظرا لاختلاف التعاريف حول الخوصصة، بقيت مفهوما Concept غير موحد سواء من الجانب النظري أومن الجانب التطبيقي لتعدد أشكال وتقنيات العملية وتطورها باستمرار.

لذلك كانت المفاهيم تصب في عناصر تعتبر جوهر اختلافها، وتتمثل في:

1- انحياز بعضها والارتكاز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة، والتي تتمثل حسب هذا المفهوم الضيق في انتقال ملكية جزء أوكل رأسمال المؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهو المفهوم الذي نجده في قاموس " Grand Larousse" سنة 1987 .

2- وهناك من يعتبر الخوصصة بأنها مجموع التدابير Mesures والسياسات politiques التي من شأنها تقوية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

وفي ذلك يعتبر "معتوق بلعطاف" " الخوصصة التغيير في بنية الملكية بمعنى زيادة حصة القطاع الخاص بما يسمح بتسيير رشيد، حيث تظهر أساسا في نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، تحرير المبادرة وإنشاء مؤسسات جديدة تابعة للقطاع الخاص ".

وهناك نموذجا اخر للخوصصة يعبر عن إحدى التقنيات الأساسية والمتمثل في خوصصة التسيير. هذه الأخيرة لم يغفلها المشرع الجزائري من خلال تعريفه لعملية الخوصصة في الأمر رقم 95/22 الصادر في 1995/08/26، حيث تناول خوصصة الملكية وخوصصة التسيير الذي اعتبرها كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أومعنويين خاضعين للقانون الخاص .

I ــ 2 ــ دوافع عملية الخوصصة :

لم يكن الانتشار الواسع لعملية الخوصصة، وليد الصدفة[*]. فلقد كانت وراءها دوافع وتبريرات ساعدت في تقبلها وانتشارها، اختلفت باختلاف الدول .فقد ظهرت في الدول المتطورة (الراسخة في الرأسمالية) بظهور اقتصاديات جانب العرض، وفي الدول المثقلة بالديون (حالة جل دول العالم الثالث) التي كانت الخيار الوحيد

---

[*]) قام أكثر من مائة بلد في جميع القارات بخوصصة ما يقدر بحدود 75 ألف مؤسسة كانت تملكها الدولة .

لإعادة جدولة ديونها وحصولها على التمويل الخارجي من خلال تنفيذ برامج التعديل الهيكلي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي. وتتمثل دوافع الخوصصة في الاتي :

1) ـــ **دافع تحسين الأداء والمنافسة** :

لقد بينت التقديرات أن الخوصصة تؤدي إلى تحسين الأداء في الشركات المتعثرة، وأن الشركات الخاصة تتفوق في أدائها على الشركات التي تملكها الحكومة، فعندما تنتقل ملكية المؤسسة العامة إلى الخواص، يصبح مالكوها الجدد أكثر حرصا وتفانيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة والمتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح. هذا الأخير هو الدافع القوي الذي يحرك ويجعل المستثمرين يقبلون على المخاطرة وتنفيذ المشاريع في ظل اقتصاد السوق. ففي ظل المنافسة والسعي وراء الحصول على أكبر جزء من السوق يسعى المستثمرون وراء أنجع الطرق في مجالات التسيير في (التسوق، التنظيم، الإنتاج ... الخ).

2) **ـــ دافع موازناتي** :

نظرا لسيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية(الموجهة والمالكة) و نجد ذلك خاصة في الدول ذات الاقتصادية الموجهة، والتي كانت خزينة الدولة تتحمل أعباء المؤسسات الاقتصادية، فقد كانت الخسائر في مؤسسات القطاع العام شبه دائمة نتيجة تحديد الأسعار والتزامها بالخطة السنوية المرسومة لها، مما جعل الخزينة في كل مرة تقدم لها الإعانات، بالإضافة إلى تمويل استثماراتها. ففي الجزائر على سبيل المثال قبل عام 1986، بالرغم من أسعار النفط المواتية، إلا أن المؤسسات تعرضت لعجوزات مالية كبيرة، ترتبت أساسا عن ارتفاع حجم الإقراض الصافي لتمويل استثمارات المؤسسات العمومية. بالإضافة إلى التطهير المالي الذي كان يجرى كل مرة عند إعادة هيكلة وإصلاح تلك المؤسسات .

وبالتالي فاللجوء إلى عملية الخوصصة هو سبيل للحد من العجز وتقليص الإعانات المقدمة للمؤسسات العمومية (إيراد غير مباشر)، كما تمثل إيرادا مباشرا من خلال بيع تلك المؤسسات للخواص، وتعويض الخسائر التي ترتبت عنه في فترات سابقة. إذا فالخوصصة لا تمثل دعما للميزانية من خلال تحصيل إيرادات إضافية فحسب، بل هي أيضا وسيلة للحد من سياسة الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية التي تعاني عجوزات.

3) ـــ **دافع السياسة الخارجية** :

يقصد بالسياسة الخارجية، تلك الضغوطات التي تمارسها الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على اقتصاديات الدول النامية بإخضاعها لبرامج التكييف الهيكلي عند تقدمها للحصول على تسهيلات مالية والقيام بإعادة جدولة الديون. حيث تشترط هيئات التمويل- عن طريق البنك العالمي الذي يقوم باعطاء الاستشارات والمساعدات الفنية- القيام ببعض الاجراءات الحاسمة مثل تصفية المؤسسات العمومية غير القادرة على الاستمرار من أجل منح قروض لأغراض التكييف الهيكيلي.

4) ــ دافع تفعيل السوق المالية :

تعتبر السوق المالية جزءا من السوق التمويلية التي تهتم بالتمويل طويل الأجل حيث يتركز تخصص السوق المالية في الأوراق المالية (السندات والأسهم).

يتطلب نجاح السوق المالية عددا كبيرا من الشركات ذات الأسهم لتقوم بتفعيلها وجعلها سوقا كفؤة تقوم بدورها المنوط بشكل جيد، والمتمثل في تمويل الاقتصاد، وما يترتب عنه من تنمية شاملة للدولة. ومع تبني الدولة اقتصاد السوق وما يترتب عنه من خوصصة المؤسسات العمومية، من شأنها أن تفعل وتطور السوق المالية من خلال دخول مؤسسات خاصة فيها ولتجعلها تستجيب للوضعية الجديدة للاقتصاد والحد من هجرة وهروب المدخرات المحليةــ التي لم تجد فرصا للاستثمار داخليا ــ إلى الخارج، وتعبئتها وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية الداخلية.

I ــ 3 **الطرق المستعملة في عملية الخوصصة :**

تعتبر الطرق والتقنيات المستعملة في عملية الخوصصة عديدة ومختلفة. هذا الاختلاف والتعدد جاءا نتيجة شمولية العملية وتعدد تجاربها وتباين أهدافها المرجوة منها في الكثير من الدول،وذلك بسبب خصوصيات كل بلد، ولاختلاف الوضعية الحقيقية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية، فكل طريقة أو مجموعة من الطرق تتلاءم مع ظروف ووضعية وطبيعة مؤسسة دون الأخرى .

ومن أهم الطرق المستعملة في الخوصصة نجدها ملخصة في الجدول التالي:

شكل 1 : أهم الطرق المستعملة في الخوصصة:

التقنيات / المميزات	طبيعتها	طريقة التطبيق
العرض العام للبيع (opv)	خوصصة ملكية راس المال	بيع كل او جزء من الأسهم الى الجمهور
البيع التفاوقي للأسهم والأصول (العرض الخاص)	خوصصة ملكية راس المال	بيع الأسهم و الأصول عن طريق المزاد العلني الى فئة خاصة من المستثمرين
البيع لفائدة المسيرين و المستخدمين	خوصصة ملكية راس المال	بيع اسهم للمسيرين و العمال
الاستثمار الخاص الجديد	الزيادة في راس المال المؤسسة (قطاع عام + قطاع خاص	اضافة حصص اخرى (اسهم)و بيعها للقطاع الخاص
المساهمة او التوزيع المجاني لاسهم المؤسسة العمومية	خوصصة الملكية	بيع كبونات الاستثمار (vouchere)بسعر رمزي او مجاني و تحويلها الى اسهم في المؤسسة العمومية
عقد الايجار	خوصصة التسيير	تاجير ادارة المؤسسة مقابل مبلغ ثابت لفترة زمنية

عقد الادارة	خوصصة التسيير	تسير ادارة المؤسسة للقطاع الخاص و يتقاسم الربح مع المؤسسة

المصدر :دبون عبد القادر :اثر الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2001 ص 59

بفضل تقنيات خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية التي من المفروض سوف تكون اكثر فعالية و مستوى الاداء فيها سيرتفع بفضل حسن استخدام الموارد ،و بذلك يزيد معدل النمو ويجب ان يكون القطاع الخاص المحيط الذي يتحقق فيه التخلص من الاحتكار و من ثم اعتبار السعر و الجودة كمعيار اساسي من معايير المنافسة.

II– السوق المالية:

تفرض الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في الجزائر ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الرامية إلى التوجه نحو تطبيق آليات اقتصاد السوق، وجود مناخ اقتصادي ملائم لتطبيقه لاختلافه اختلافا جذريا عن النظام المنتهج سابقا. ضمن هذا الإطار، تبرز ضرورة تبني إصلاحات مؤسسية عميق
ة على كافة الأصعدة والمستويات لتكفل السير الحسن للتوجه الجديد، كإصلاح المنظومة القانونية والقضائية والنظام المصرفي والنظام المالي برمته، أين تعتبر السوق المالية إحدى أهم ركائزه، لما تلعبه من دور في اقتصاد السوق، باعتبارها إحدى أهم قنوات تمويل الاقتصاد، وباعتبارها القناة المثلى لخوصصة المؤسسات العمومية لما توفره من شفافية لازمة للعملية، وبالتالي إسهامها في دفع مسار الخوصصة.

II – 1 – السوق المالية والسوق التمويلية :

قبل الخوض في التطرق لأهمية ودور سوق الأوراق المالية كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ودورها في عملية الخوصصة، لا بأس أن نتطرق بإيجاز إلى السوق التمويلية باعتبارها السوق التي تضم في أحد جانبيها السوق المالية، التي هي محل دراستنا لتمييز بينهما، بغية إزالة اللبس والخلط الذي قد يشوبهما .

II – 1 – 1 – تعريف ومكونات السوق التمويلية :

" تعتبر السوق التمويلية مكان التقاء أو تنظيم يجمع بين عارضي رؤوس الأموال والطالبين لها، وذلك بغية تعبئة فوائض بعضهم و توجيهها نحو عجز بعضهم الآخر وفق شروط محكمة مسبقا، من بين ما يضبط فيها العوائد المنتظرة من وراء التنازل على النقود". فالهدف الأساسي من هذه السوق هو تجميع و استخدام كافة الأصول الممولة للقوة الشرائية والمتمثلة في الأصول المالية والنقدية، لتحقيق تراكم رؤوس الأموال، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توجيها الكفء لاستثمارها في المشاريع الإنتاجية.

وأما عن مكونات السوق التمويلية فهي تتكون من سوقين اثنين وهما السوق النقدية والسوق المالية واللذان يتم التفرقة بينهما من خلال معيار الزمن، حيث أن:

ـ السوق النقدية :

تهتم بمشاكل التمويل في المدة القصيرة بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية الصناعية والتجارية (قروض وكمبيالات مخصومة) والزراعية (سلف موسمية) والاستهلاكية (البيع بالتقسيط
وسلف بضمان المرتبات). وتعتمد المؤسسات النقدية في تقديمها لهذا الائتمان على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة بطبيعتها (نقود قانونية ونقود الودائع).

ـ السوق المالية :

تتعامل هذه السوق في الأصول المالية (أسهم وسندات وقروض استثمارية وقروض إسكان) والتي تتميز بطول أجلها، وتقوم بها مؤسسات ادخارية واستثمارية خاصة (بنوك متخصصة ـ شركات تأمين)، تعتمد في تأدية وظائفها على مواردها من الادخارات التي يرغب أصحابها في استهلاكها لمدة طويلة. وتعتبر الأسهم والسندات أهم موضوع للتبادل في السوق المالية.

II ـ 1 ـ 2 ـ تعريف و مكونات السوق المالية :

تعتبر السوق المالية شبكة للتمويل طويل الأجل، هذه الشبكة مبنية على الإصدار، بمعنى بيع القيم المتداولة ـ أسهم وسندات ـ والتي تسمح بتعبئة الادخار الفردي. حيث أنها تتميز بما يلي :

- أن موضوعها هو التمويل المتوسط وطويل الأجل الذي ينطبق مع تمويل الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية بالأخص، من خلال الأسهم والسندات، بالإضافة إلى تمويل احتياجات الدولة عن طريق السندات الحكومية؛
- أنها تهدف إلى تسعير الأوراق المالية، وبالتالي فهي تقوم بدور تقييم الأوراق المالية المتداولة؛
- لديها مكان معين (سوق منظمة) تحكمها وتنظمها آليات خاصة من خلال هيئات إدارة ومراقبة السوق، بحيث تكفل السير الحسن للصفقات؛
- يحتوي السوق على متعاملين يتمثلون في الطالبين للأوراق المالية والعارضين لها، بالإضافة إلى الوسطاء (السماسرة) الذين يسهلون ويقومون بالصفقات لحساب الطالبين والعارضين.

تعد وظيفتي التسعير والتمويل من أهم وظائف السوق المالية، واللتين تقومان بتصنيف هذا الأخير إلى مرحلتين أو بالأحرى إلى سوقين. فعندما يكون هدف السوق المالية هو التمويل وتكوين رأس المال فذلك موضوع السوق الأولية أو سوق الإصدار، أما إذا كان الهدف منها هو التسعير، والذي هو أمر ضروري لتداول رأس المال ـ بحيث تتغير الملكية دون التأثير على عملية الإنتاج ـ فهو موضوع السوق الثانوية. إذا فالسوق المالية تنقسم إلى سوقين، هما :

أ ـ السوق الأولية :

حيث يميز هذه السوق بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، أنها تعتبر المرحلة أو المكان الذي تطرح فيه الورقة المالية للمرة الأولى من طرف الجهة الطالبة لرأس المال من المستثمرين الذين لديهم فائض، وذلك عن طريق الاكتتاب في الأسهم التي تمثل سند ملكية لحاملها في الجهة المصدرة لها أوالسندات والتي تمثل قرضا تكون بموجبها الجهة المصدرة لها مدينة لحاملها.

وعليه، تتولى هذه السوق إصدار القيم المتداولة بأشكال مختلفة لخدمة أغراض عديدة تبعا لمصدريها:

ــ إصدار الأسهم بغرض تدعيم الأموال الخاصة للمؤسسات الاقتصادية للتوسع في نشاطاتها من خلال الاستثمارات؛

ــ إصدار السندات التقليدية الموجهة لتوفير الأموال للدولة بغية مواجهة العجز في موازنتها بالدرجة الأولى من جهة، وللمؤسسات الاقتصادية العامة منها والخاصة بغية توسيع استثماراتها من جهة أخرى؛

ــ إصدار القيم المهجنة : من سندات قابلة للتحويل، شهادات استثمار، أوراق مساهمة وغيرها.

تتم عملية خلق السوق الأولية بواسطة مؤسسة متخصصة تدعى بنك الاستثمار، من خلال قيامها بإصدار الأوراق المالية لحساب المؤسسات الاقتصادية أو الحكومة وعرضها لجمهور المستثمرين لأول مرة، وقد تتولى العملية في الدول التي تتسم سوق أوراقها المالية بالصغر، بعض البنوك التجارية العاملة فيها.

ب ــ السوق الثانوية :

تعرف ببورصة القيم المنقولة، وهي المكان الذي تتم فيه عملية تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية بين من يريدون الرجوع إلى السيولة وبين المستثمرين الجدد، وبين المضاربين الذين يريدون تحقيق فوائض من خلال الفرق بين سعر البيع والشراء للورقة المالية، انطلاقا من توقعاتهم لتغير سعر الورقة المالية المبني على عدة متغيرات من بينها أسعار الفائدة بالنسبة للسندات والبيانات المالية للمؤسسات المسعرة بالنسبة للأسهم.

تعد الصفقات وحجم تداول الأوراق المالية وإمكانية تسييلها المفعل والباعث على الحركية والنشاط بالسوق الأولية، فالسوق الثانوية الفعالة هي الضامن الوحيد لإقبال المستثمرين على الإصدارات الجديدة في السوق الأولية. كما تلعب البورصة دورا مهما في عملية تسعير الأوراق المالية وذلك من خلال العرض والطلب عليها، مما يتيح إمكانية تقييم أصول المؤسسات المقيدة (المسعرة).

II ــ 2 ــ دور سوق الأوراق المالية في التمويل الكفء :

تعد إشكالية التمويل من بين المعضلات التي تقف عائقا أمام تنمية وتقدم اقتصاديات الدول النامية، التي تعد الجزائر من بينها، باعتبار أن التمويل هو دعامة وأساس قيام وإنجاز استثمارات المؤسسات الاقتصادية، وما ينعكس عليها من تنمية الاقتصاد ورفاهية المجتمع من خلال إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. فحسب "محمد توفيق" " التمويل هو إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لا

قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة، بغير وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي ".

وفي ظل التوجهات الجديدة للدولة تتزايد أهمية ودور التمويل للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة تخلي الدولة عنها، من خلال تبني مسار الخوصصة من جهة، ومن جهة أخرى فتح المجال لظهور وإنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة جديدة. يعد إصلاح النظام البنكي وحده غير كافٍ لجذب وتعبئة المدخرات، إذ يتعين إيجاد صيغ وقنوات جديدة تعمل على تعبئة الادخار المحلي والأجنبي، وتنويع وإعطاء الخيارات للأعوان الاقتصاديين ذوي الفوائض في توظيف أموالهم بغية تحقيق أكبر عوائد.

مما سبق تظهر سوق الأوراق المالية الكفؤة، القناة القادرة على جذب وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لما تفرضه على هذه الأخيرة من شروط صارمة عند تقدمها بطلب التسجيل، وجعلها أكثر انضباطا في التسيير بعد تقييدها من خلال نشر معلوماتها للجمهور من خلال حسابات ختامية سنوية وغيرها للحصول على مستلزماتها من الأموال. فعملية رواج وارتفاع قيمة أسهم وسندات المؤسسة الاقتصادية ومن ثم إمكانية إقبال مستثمري الحوافظ على طلبها للتمويل مرات أخرى، مرهون بحسن نتائجها المالية والاقتصادية المحققة.

إن شروط التسجيل في سوق الأوراق المالية* تفرضها قوانين وتنظيمات كل دولة، ومن شأنها أن تجعل من السوق مصفاة، يتم من خلالها قبول المؤسسات ذات النتائج المالية الإيجابية فقط، وبالتالي التي تتمتع بأداء جيد في التسيير.

وفي هذا الشأن نجد من بين شروط التسجيل في بورصة القيم بالجزائر ما يلي:

- أن يكون رأس مال الشركة لا يقل عن 100.000.000 دج؛
- يجب أن تكون الشركة قد حققت ربحا في السنة الماضية؛
- يجب أن تثبت الشركة وجود نظام رقابة داخلي، هذا النظام يكون محل تقييم مؤشر عليه في تقرير من طرف محافظ الحسابات.

يتضح لنا جليا من خلال هذه الشروط، أن المؤسسات التي تقيد في بورصة القيم هي المؤسسات المعتبرة والتي تحقق نتائج مالية إيجابية وبالتالي التي تتمتع بحسن وانضباط في التسيير.

تستطيع السوق المالية الكفؤة الجمع بين العارضين للأصول والطالبين لها (خاصة المؤسسة الاقتصادية) بشكل يحقق الاستغلال الأمثل للطرفين:

* الحديث في هذا البحث حول الأسواق المنظمة، لأنه توجد أسواق غير منظمة حيث يتم التعامل فيها بدون مكان معين وتتولاها بيوت السمسرة و موضوع تعاملها الأوراق المالية غير المسجلة في الأسواق المنظمة (البورصات).

1) ــ طالبي الأموال (المؤسسة الاقتصادية):

تعد الشروط الموضوعة من طرف السوق لاختيار المؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، حافزا لتلك التي لاتتوفر على تلك الشروط لتحسين أدائها الاقتصادي، بغية الاستفادة من مصدر هام للتمويل الطويل والمتوسط الأمد سواء عن طريق قروض (سندات) أو التوسع في رأس المال (أسهم) من جهة، كما تبقى المؤسسات المقيدة في السوق محافظة على حسن أدائها الاقتصادي، وعلى تحقيق النتائج المالية والاقتصادية الإيجابية كضمان لحركية تداول أوراقها المالية المطروحة (القديمة) في السوق الثانوية، لتنعكس على إمكانية حصولها على موارد مالية إضافية تحتاجها من السوق الأولية من جهة أخرى.

وعليه، فمن خلال هذه الآلية يوجه التمويل للمؤسسات الاقتصادية التي توظفه في مشاريع استثمارية ناجحة تعود بالفائدة للجميع. كما تعد البورصة جهاز بارومتر يمكن من التنبؤ تبعا لتغير قيمة السهم، على مدى مقدرة المؤسسة على تحسين مواردها وتنمية أرباحها. كما تعتبر وسيلة لمراقبة كفاءة المسيرين والأداء الاقتصادي للمؤسسة بصفة عامة. وانطلاقا مما سبق يحقق التسجيل في السوق المالية للمؤسسة ما يلي:

- إعلانا مجانيا عن المؤسسة، أي التعريف بها، مما ينعكس إيجابا على حجم مبيعاتها وبالتالي توسعها في السوق؛
- إعطاء انطباع إيجابي عن المركز المالي للمؤسسة، مما يسهل عليها الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية بحد أدنى من التكلفة.

2)ــ عارضي الأموال (المدخرين):

يحقق توظيف الأموال عن طريق شراء الأسهم والسندات من السوق المالية الكفؤة للمدخرين استغلالا أمثل لمواردهم من خلال تسيير محافظهم (سهولة تسييل الورقة المالية)، كما يمكنهم من تحقيق أرباح نتيجة ارتفاع عوائد الأسهم والسندات، الراجع لوجود مؤسسات اقتصادية (شركات ذات الأسهم) ناجحة منتقاة. فزيادة عدد الشركات ذات الأسهم وانتشارها عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي واحتلالها لحصة من السوق المحلية والدولية، يعطي انطباعا حسنا عن مقدرتها على الاستمرار والتوسع، وبالتالي تحقيق أرباح وفيرة ومنه توزيعات مرتفعة لحملة الأسهم، بالإضافة إلى قدرتها على تسديد القروض (السندات) بفوائدها.

إضافة لما سبق، يحقق التسجيل في بورصة القيم للمدخرين (مستثمري المحفظة) ما يلي:

- بما أن الشركات المصدرة للقيم المتداولة تم تأسيسها بصورة قانونية، فإن قيمتها تكون لها الصفة القانونية، بالإضافة إلى أن لجنة المراقبة بالسوق تتولى مهمة حماية حاملها من مخاطر الزيادة في الإصدار بما يفوق ما تم التصريح به رسميا؛
- توفر الحماية اللازمة من خطر الوقوع بين أيدي سماسرة غير مسؤولين؛
- توفر الحماية من مخاطر التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تقع للقيم المتداولة غير المقيدة.

وانطلاقا مما سبق ينتج مايلي :

- تزايد الثقة في أن حركة سعر السهم هي حركة غير مفتعلة، أي حركة لاتقوم على خداع أوغش من قبل بعض المتعاملين.
- تشجيع المدخرين (مستثمري المحفظة) في التعامل فيها، لأن الأسهم المسجلة تتيح لهم الحصول على معلومات مستمرة ـــ من خلال بعض وسائل الإعلام ـــ عن الشركة المصدرة لها وحجم التعامل على أسهمها، وأسعار الإقفال والافتتاح.

II ـــ 3 ـــ دور سوق الأوراق المالية في عملية الخوصصة :

تعد خوصصة المؤسسات العمومية بواسطة اللجوء للبورصة من أحسن الوسائل، لضمانها الشفافية اللازمة للعملية من خلال طرح أسهمها للجمهور، مما يجعل الجهة المكلفة بالخوصصة بعيدة عن اتهامها بالقيام بصفقات مشبوهة لصالح أطراف معينة، فضلا عن خلق منافسة كبيرة على أسهم المؤسسات، مما ينعكس على سعر تنازلها بالإيجاب، وبذلك يكون المكلفون بالخوصصة في منأى من اتهامهم بتبديد موارد الدولة. كما أن هذا الإجراء يتيح لهذه الأخيرة الحصول على نقود جاهزة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

مما سبق يلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين السوق المالية وعملية الخوصصة. حيث يسمح هذا الإجراء ـــ خاصة في الدول النامية مثل الجزائر ـــ بتحقيق هدفين متزامنين إن تمت العملية بالشكل السليم :

- المساهمة في إنجاح برنامج الخوصصة، من خلال خوصصة المؤسسات العمومية بشفافية أكثر، والذي طالما تتهم فيه الهيئة المكلفة بإبرام صفقات يشوبها الغموض عن طريق الخوصصة خارج بورصة القيم؛
- تطوير السوق المالية وجعلها أكثر كفاءة، بإدخال مجموعة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة. فبإنشاء سوق مالية برسملة جد ضئيلة كحالة بورصة القيم بالجزائر (ثلاث شركات) لا يخولها أن تكون سوقا كفؤا تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها بكفاءة .

إذا فمن هذا المنطلق، يعتبر تحضير المؤسسات الاقتصادية العمومية من الخطوات الهامة لإنجاح هذا الإجراء، ويتم ذلك بإعادة هيكلتها لجعلها شركات ذات أسهم وتطهيرها ماليا لإعطائها مساحة مالية مريحة والسماح لها بتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى إجراء تقييم موضوعي لها يسمح بالوقوف على قيمتها الحقيقية لمعرفة سعر التنازل عن أسهمها (السعر الأدنى). فالمؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، هي التي يمكن إدخالها وبيع أسهمها في بورصة القيم لكي يتحقق الهدف الجوهري للسوق المالية في المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد كقناة هامة للتمويل الكفء.

الخاتمة :

كانت الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبحث كل مرة عن إعطائها دفعا لتحسين أدائها الاقتصادي. إلا أن وضعيتها سرعان ما تسوء لتعود من جديد إلى المشاكل نفسها، والتي هي نتاج عدة أسباب، على رأسها الجانب التسييري المتأثر بطبيعة النظام المنتهج .

ونتيجة لذلك، قامت السلطات الجزائرية في سنوات التسعينات بالدخول في مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عن سابقتها، وذلك بتبنيها لنظام اقتصاد السوق، وما يحمله من انعكاسات على الاقتصاد ككل والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالأخص، من خلال ارتكازه على عملية خوصصة المؤسسات العمومية. هذه الأخيرة كانت أيضا امتدادا لسلسلة إصلاحات للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والتي سوف تؤدي إلى تحسين أدائها-إن تم القيام بها بمنهجية سليمة- من خلال الإجتهاد في تبني آليات التسيير الحديثة، كي تمكنها من الحفاظ على نفسها ضمن هذه الوضعية الجديدة .

تبرز سوق الأوراق المالية الكفؤة في هذه المرحلة الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني كركيزة أساسية لإقتصاد السوق لما يلعبه من دور فعال في التمويل الكفء للمؤسسة الاقتصادية بالأخص والاقتصاد عموما من جهة، وكقناة فعالة لخوصصة المؤسسات العمومية من جهة أخرى.

وفي الأخير نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات تتمثل في مايلي:

- تمكن خوصصة المؤسسات العمومية باللجوء للسوق المالي من تحقيق هدفين ضمن إجراء واحد إن تمت العملية بمنهجية سليمة ؛
- إن خوصصة المؤسسات عن طريق السوق المالي تتيح نوعا من الشفافية للعملية وتجعل الجهة المكلفة بعيدة عن الشبهة، كما يسمح هذا الإجراء من حصول المؤسسة على التمويل على عكس بعض الطرق الأخرى ؛
- تفرض السوق المالية الكفؤة رقابة وانضباط على الشركات المسعرة، تجعل مسيريها يتفانون في تحسين الأداء الاقتصادي، لأن هذا الأخير ينعكس على قيمة أسهمها وما يترتب عليه من نتائج؛
- يبرز تقييم المؤسسات كواحد من العناصر الهامة في إنجاح عملية الخوصصة عن طريق السوق المالية، وذلك من خلال تحديد أسعار أسهمها المراد اكتتابها بالشكل الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية الخاصة تحصل على موارد مالية كافية (أسهم مطروحة تناسب حقيقة أصولها) وحصول الدولة على أموالها الحقيقية المقابلة لقيمة أصول المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- لم تصل بورصة القيم بالجزائر حتى لمرحلة البورصات الناشئة(تتميز بمردودية مرتفعة ومخاطرة عالية) باعتبار أن نسبة الرسملة البورصية إلى الناتج الداخلي الخام مازالت جد ضعيفة؛

- ضرورة إرساء ثقافة البورصة خاصة في أوساط الأفراد من خلال إنشاء وسائل إعلام متخصصة وكذا إنشاء وتفعيل صناديق الاستثمار ، مكاتب الاستشارة (المحللين الماليين) وتبني وتفعيل كل ما يصطلح عليه بصناعة السوق.

المراجع باللغة العربية:

1-شيحة مصطفى رشدي، الوجيز في : الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.

2-هندي منير إبراهيم، الأسواق الحاضرة والمستقبلية:أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية، المؤسسة العربية المصرفية، المنامة.

3-النشاشيبي كريم وآخرون،الجزائر بين الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة 165 ، صندوق النقد الدولي، واشنطن .

4-جون نيلليس ، هل حان الوقت لاعادة التفكير في الخوصصة في الاقتصاديلت التي تمر بمرحلة انتقال، في مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 36، العدد2، واشنطن، جويلية1999.

5-براق محمد، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، الجزء الأول : بورصة القيم المتداولة وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص42.

6- الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 1995/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48، سنة 1995.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Belattaf Matouk, Modalité et difficultés de mis en œuvre de la privatisation des EPE en Algerie, In les cahiers de CREAD, N 39,1997, Alger.

2-BOUNIN.O et MICHALET C.A les rééquilibrage entre secteur public et prive : L'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991.

3-CONSO. P, La gestion financière de l'entreprise, Tome 2, Dunod, 7eme édition, Paris, 1989

4-GLIZ Abdelkader, Les techniques de privatisation, In revue algérienne de comptabilité et d'audit, N° 15, 3eme Trimestre 1997, Editée par SNC, Alger

5-La bourse d'Alger, Guide de la bourse et des opérations boursières, MLP éditions, Alger, 1998

6-XAVIER Blandir, les privatisations, un phénomène mondial, In revue banque, N° 544, Janvier 1994.

BILAN DES REFORMES DU SECTEUR INDUSTRIEL EN ALGERIE

P. HAMDAOUI Taous

Maître Assistant
chargé des cours
à la Faculté
des Sciences Economiques et de Gestion – Université de Annaba

Introduction :

Depuis 1994, l'économie algérienne est soumise à une politique de stabilisation et d'ajustement structurel, et cela en contrepartie du rééchelonnement d'une partie de sa dette. Les performances macro-financiers (baisse de l'inflation, baisse des déficits du budget et de la balance de paiements) ont été réalisées au prix d'une réduction de la demande interne et en raison de facteurs exogènes (Pétrole et pluviométrie). En parallèle, les ajustements sectoriels se sont poursuivis, touchant le secteur industriel et le système bancaire et financier.

Dans ce contexte, tirer un bilan du programme de stabilisation et d'ajustement s'avère de grande importance. Il est utile d'exposer les résultats atteints par l'économie et d'évaluer la capacité des mesures prises dans ce programme à placer le secteur industriel (objet de notre préoccupation) sur un sentier de croissance durable.

En même temps, l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à la zone de libre-échange de l'union européenne exige de nouvelles stratégies d'accompagnement de l'industrie pour permettre son insertion dans la compétition internationale.

A travers une démarche analytique et sans prétendre à l'exhaustivité, nous présenterons dans un premier point les principaux résultats macro-économiques atteints par le P.A.S. le deuxième et le troisième points seront consacrés aux effets de l'ajustement et des réformes sur le secteur de l'industrie et son évolution récente (de 1998 à 2002) caractérisée par le prolongement des tendances lourdes.

1. Principaux résultats macro-économique du P.A.S. :

Au début de 1994, sous l'effet d'une nouvelle baisse du prix de pétrole ; de l'impossibilité de mobiliser des financements extérieurs pour ses importations ; et d'un niveau de service de la dette devenu insupportable, la situation de la balance des paiements a pris un tour dramatique. Face à cette crise de payement et en contrepartie du rééchelonnement d'une partie de sa dette extérieur, les autorités de l'économie algérienne ont été contraintes d'arrêter un programme d'ajustement structurel qui a reçu l'appui du FMI.

Avec le rééchelonnement massif de la dette externe qui a porté sur plus de 16 milliards de dollars en 1994 et 1995, le ratio du service de la dette chutait à 48,6% et à 42,5% en 1994 et 1995 respectivement, tandis que le montant de la dette augmentait d'un niveau de 29,5 milliards de dollars en 94 et atteint 32,5 M$ en 1995 et 33, ;5 M$ en 1996. Les résultats macro-économiques seront ci-après examinés en substance.

Le taux de croissance de l'économie mesuré par l'évolution du PIB est devenu positif depuis 1995, négatif de l'ordre de –2,2% et –0,9% en 1993 et 1994. Ce taux devient positif et atteint 3,9% en 1995 et 4% en 1996 (voir tableau n° 1). Mais la reprise de la croissance et les performances enregistrées (excédent des finances publiques, hausse des réserves de change, libéralisation avancée de la politique de change…) ne sont pas expliqués par l'apport de l'investissement ni l'augmentation de la production dans le secteur industriel hors hydrocarbures.

Ces performances sont induites par des facteurs exogènes, soit d'une part par la hausse des prix des hydrocarbures lesquels représentent 95% des recettes d'exportation et l'appréciation du dollar américain dans lequel sont libellées les exportations d'hydrocarbures. Et, d'autre part, la pluviométrie propice.

Dans ces conditions, la reprise de la croissance demeure conjoncturelle et de support fragile.

L'absence d'investissements nouveaux amplifiée par le mouvement des licenciements issu de la restructuration du secteur industriel et de service, ont contribué à l'augmentation du nombre de chômeurs qui évaluait autour de 2,3 millions de personnes en 1997 soit l'équivalent de 28 à 29% de la population active.

Tableau n° 1 : indicateurs macro-économiques (1) (1993 – 1996)

Année / Libellé	1993	1994	1995	1996
PIB (milliards DA)	1166	1472	1966,5	2502
PIB (milliards $)	49,9	42	41,2	45,7
Variation annuelle du PIB (en volume)	-2,2%	-0,9%	+3,9%	+4,0%
Var.ann. du PIB hors hydrocarbures (en volume)	-2,5%	-0,4%	+3,7%	+3%
Taux de chômage	27,1%	27,9%	28,1%	28%
Taux d'inflation (indice des prix à la consommation)	20,5%	29%	29,8%	18,7%
Taux de change annuel moyen (DA/$)	23,35%	35,06%	47,65%	54,75%

Source : annexe statistique au programme du gouvernement. Quotidien El Moudjahid du 7/08/97.

Néanmoins, les indicateurs d'équilibres macro-financiers constituent le résultat positive du P.A.S. menée depuis 94. L'inflation qui a accusé des taux élevés depuis 92, date du début de la libération des prix réglementés et la suppression du système généralisé des subventions, a progressivement diminué depuis 95, passant de 29,8% à moins de 20% en 96 et autour de 7% en 97. Il s'agit, ici, d'une performance incontestable puisque l'économie algérienne n'a pas connu un taux d'inflation à un seul chiffre depuis une dizaines d'années. Cette situation est obtenue au prix de la contraction de la demande et d'une diminution du pouvoir d'achat des salariés (4,5% en 93 ; 10,7 en 94 ; 6,1% en 95 ; 4,8% en 96). En revanche, la balance commerciale a réalisé un solde positif, passant de 0,2 milliards $ en 95 à 4,1 m$ en 96, année au cours de laquelle le prix du baril a connu une hausse de +23% par rapport à 1995. Apparemment, c'est la position dominante acquise par les hydrocarbures depuis le début des années 70, même au plus bas des cours pétroliers (86-88) les exportations d'hydrocarbures représentait 97% à 95% du volume total des exportations (2). En effet, les produits hors hydrocarbures ne représentent guère plus de 5% du volume total des exportations. Cette situation traduit bien la dépendance de l'économie à l'égard d'une ressource unique dont la valorisation se fixe sur le marché mondial.

Tableau n° 2 : Balance commerciale (3) (en milliards de dollars)

Année / Libellé	1993	1994	1995	1996
Exportation (dont hydrocarbure)	10,4 (9,9)	8,9 (8,6)	10,3 (9,7)	13,2 (12,6)
Importation	8,0	9,2	10,1	9,1
Solde	+2,4	-0,3	+0,2	+4,1

Source : idem. Tableau n°1

Ces excédents d'exportations dégagés ont permis la reconstitution des réserves de change lesquelles passent de 1,5 milliards $ à 4,2 milliards $ entre 93 et 96 et atteint 8 milliards$ fin 97, soit l'équivalant de onze mois d'importations. Le niveau de réserve a octroyé une relative maîtrise du dinar algérien. C'est ainsi, que la dépréciation du dinar vis à vis du dollar passe à moins de 10% en 1997, contre 15% et 36% en 96 et 95 respectivement.

Tableau n° 3 : Evolution des réserves (4) (or exclu) milliard $

Année / Libellé	1993	1994	1995	1996
Réserves en devises (en valeur)	1,5	2,6	2,1	4,2
Réserves (en mois d'importations de biens et services)	1,9	2,9	2,1	4,5

Source : idem. Tableau 1.

En revanche, le succès de la stabilisation macro-économique et le retour aux équilibres macro-financiers n'ont pas empêché la dégradation de la situation sociale et l'échèc de la reprise de la croissance dans le secteur réel. Examinons ci-après les effets de l'ajustement et des réformes sur le secteur industriel.

2. Les réformes du secteur industriel :

Les réformes engagées par la politique économique ont pour objectif la relance de l'économie algérienne et en particulier la reprise de la croissance dans le secteur industriel. Dans ce cadre, favoriser le développement de la petite et moyenne entreprise (PME) a été considérée comme facteur clé susceptible de mobiliser l'épargne vers des emplois produtifs et influencer positivement le marché de travail.

2.1. Le constat :

Depuis 1986, l'activité industrielle a été marquée par une baisse chronique du niveau de sa production, les facteurs ci-après énumérés sont à l'origine de cette situation :

- La sous utilisation des capacités de production (50% en moyenne) induite par la forte dépendance des approvisionnements (intrants) importés et cela dans une situation de resserrement de la contrainte en moyen de paiement extérieur.
- Contraction de la demande nationale de plus la baisse du pouvoir d'achat des consommateurs.
- La concurrence des produits étrangers (produits alimentaires et textiles) induite par la libération du commerce extérieur.
- La situation critique de la trésorerie des entreprises aggravée par des découverts importants et croissants.
- Absence de lien étroit entre l'entreprise et son marché.
- Le bas niveau de la productivité moyenne du secteur et l'importance de la part de la masse salariale dans la valeur ajouté (42% en moyenne en 1995).

2.2. Les retombées du PAS sur le secteur industriel :

Depuis 1989, à l'exception des hydrocarbures, de l'énergie et des matériaux de construction, toutes les autres branches n'ont pas cessé d'accuser un déclin important dans leur production comme le montre le tableau n° 4 ci-dessous. La production industrielle enregistrée en 97 comparé à celle de l'année 89 a baissé de plus du tiers soit de 35%. Ce constat est révélateur d'une profonde crise que traverse les branches

des ISMMEE (Industries Sidérurgiques, Mécaniques, Electrique et Electronique), des textiles et du bois-liège.

Tableau n° 4 : Evolution de l'indice de la production industrielle (5) 1989 = 100 :

Libellé \ Année	1994	1995	1996
Hydrocarbures	106,1	107,4	111,2
Energie	133,1	132,4	132,3
Mines et carrières	82,4	81,1	70
Sidérurgie, métallurgie, mécanique	68,2	74,5	48,9
Chimie, plastique	94,3	86,2	57,6
Agro-alimentaire, tabacs	96,4	89	81,7
Matériaux de construction	86,2	89,7	87,8
Textiles et confection	82,5	73,1	43,4
Cuirs et chaussures	53,5	42,6	23,8
Bois liège et papiers	67,1	60,1	35,2
Indice général	88,5	87,6	73,9
Industrie hors hydrocarbures	84,4	82,9	65,2
Industrie manufacturière	80,3	78,9	59,9

Source : données statistiques de l'ONS. N° 239 janvier 97.

Depuis 1990, la valeur ajoutée industrielle a enregistré une baisse régulière, soit –0,7% ; -5,6% ; -1,3% ; -4,4% et –1,4% sur une période allant de 1991 jusqu'au 1995. Par ailleurs, la part de l'industrie à la formation du PIB a accusé une modeste augmentation en 90 et 93, passant de 10,4% à 12,1%. Poursuivi d'une tendance à la baisse les deux années suivantes, se situant à 10,5% en 1995. La fermeture et la dissolution d'un non-négligeable d'entreprises a eu, par conséquent, de lourdes retombées sociales. En 94, on recensait 362 entreprises publiques dans l'industrie contre 374 EP en 1993. Les fermetures ont touchées 6 entreprises des matériaux de construction, 4 entreprises du bois et papiers, 2 entreprises de l'agro-alimentaire. En revanche, la forte réduction de l'emploi dans les grandes entreprises est allégé par la croissance de +15%, en 1994, des effectifs employés dans les petites entreprises. Au cours de la même année, on recensait 26200 entreprises privé dont 4,6% comptait plus de 10 salariés.

Le niveau d'investissement des entreprises publiques a atteint des niveaux trop bas. Il passe de 9 milliards de dinar en 94 et atteint 15 milliards DA en 1995. Par-contre, les projets d'investissements privé positivement influencées par le nouveau code des

investissements se sont multipliés. Depuis décembre 1993 et allant jusqu'au juin 96 on comptait 1478 projets déclarés prévoyant la création de 106000 emplois au coût de 279,6 milliards de DA dont 170 milliards DA représente l'achat des biens et services à l'étranger. A ces investissements nationaux il convient de signaler les efforts fournis pour attirer les investissements directs étrangers. A ce sujet, diverses mesures incitatives sont décidées (dévaluation, exonération fiscale,…). Pour les années 94 et 95, il a été enregistré 78 projet d'investissement directs étrangers dont 14 dans le secteur industriel. En effet, la concrétisation de ces projets reste conditionnée par la situation sécuritaire du pays.

2.3. Les contraintes du secteur industriel :

l'appareil industriel, a faible contribution en matière d'exportation, est massivement dépendante de l'extérieur pour son fonctionnement. La proportion des biens intermédiaires importés à la valeur ajoutée est signifiante et de l'ordre de 58% en 1994. C'est à dire qu'un accroissement d'un dollar de la valeur ajoutée signifie l'importation préalable de 0,58 dollars d'intrants pour l'industrie. De plus, l'entreprise publique se trouve confrontée à une contrainte aride de la demande dont la contraction s'est généralisée depuis 90 et a atteint un niveau sans précédent depuis les répercussions du rééchelonnement ;et à une contrainte financière dure, (le découvert des EP s'est accentué, depuis 93, il grimpait de 10 milliards DA fin 94 à 92 milliards DA fin 95). En effet, les entreprises sont appelées à la restructuration en se dotant d'un plan de redressement interne leur permettant de rendre l'outil de production maîtrisable, faciliter la privatisation et créer la concurrence.

2.4. Les réformes et la politique industrielle :

a des fins de promouvoir l'investissement dans le secteur industriel, un certain nombre de réformes ont été entreprises. Le code des investissement de 1993 unifie les régimes des investissements au profit des opérateurs nationaux (publics / privés) et étrangers. Poursuivi, du décret exécutif n° 94-319 du 17/10/1994 portant attribution, organisation et fonctionnement de l'APSI et la mise en place, en 95, un guichet unique pour assurer une fluidité optimale des opérations d'investissement et être l'interlocuteur privilégié des investisseurs (6) auprès des autorités publiques.

Au titre des réformes importantes, il est également prévu la privatisation de certaines entreprises publiques.

En 1988, la loi sur les EPE réorganise la gestion des entreprises devenues autonomes et soumises au principe de la charte commerciale. La gestion des actions incessible (7) ; jusque là ; de l'état a été confié aux fonds de participation.

Cette situation a changé en apparence à partir de 1996, dès lors et en substitution des anciens fonds de participation, onze holdings ont été mis en place et les actions des entreprises sont devenues cessibles. Près de 400 entreprises ont été

réparties entre les onze holdings lesquels assument deux missions principales ; la restructuration du secteur public économique et la privatisation. Le processus de la privatisation est retenu comme principale modalité pour se dessaisir des entreprises déficitaires et déstructurées. Mais en l'absence d'un marché financier viable, les modalités de cession s'avère plus difficiles à définir.

Les priorités de la politique de développement portent sur deux axes (8), la restructuration de l'industrie publique et la promotion de la petite et moyenne industrie privée.

D'une part, la restructuration industrielle consiste à réaliser :

- Le renforcement des capacités de gestion et de management ;
- La cessation du soutien du trésor aux entreprises non-viables à titre indicatif le montant global alloué par l'état, dans le cadre de l'assainissement des EPE mais sans répercussion positive et durable sur la croissance, se répartit comme suit (9) :

Années	Montant en milliards DA
1991	16,9
1992	68,0
1993	83,4
1994	122,0
1995	148,0

D'autre part, la promotion de la petite et moyenne industrie réside en la mise en place de mécanisme de soutien à l'investissement, en particulier par la création :

- d'un fonds d'études de faisabilité qui consiste en l'octroi, aux futurs investisseurs, de crédits remboursables destinés à financer les études techniques de pré-investissement.
- d'un fonds d'aide à la création de PME.

2.4.1. Processus de privatisation :

Au niveau macro-économique, la privatisation a pour objectif le renforcement des mécanismes de marché, en particulier, la concurrence permet à l'entreprise de fonctionner entant qu'institution rationnelle et créatrice de richesse.

Du point de vue de la politique économique, la privatisation des entreprises publiques a été prévue. A cette fin l'ordonnance n° 95-22 du 26/08/1995 relative à la privatisation des entreprises publiques a été promulguée. Elle vise à :

- Limiter l'intervention de l'état et élargir la place du secteur privé.

- Contribue à la restructuration industrielle et redressement des EPE par le partenariat à travers la prise de participation des capitaux privés nationaux et étrangers dans les EPE.

Les opérations de privatisation des EPE ont été engagées en avril 1996. 117 entreprises parmi 274 entreprises et activités, ont été privatisées sous différentes formes.

La privatisation a été relancer en 97, la liste des entreprises a privatisé a été publiée. Le secteur des services, des matériaux de construction, de réalisation des grands travaux et de l'agro-alimentaire sont les plus touchés.

3. Secteur industriel face au prolongement des tendances lourdes (98-2002) :

En ce qui concerne les branches lourdes industrielles, la situation de récession et de désinvestissement qui dure depuis quelques années est de plus en plus préoccupante, réduisant toute opportunité de reprise économique ou de redressement durable.

Le taux de croissance globale [10] de l'année 1999 de l'ordre de 2,8% demeure inférieure aux prévisions établies dans le cadre de la loi de finance 1999 qui était de plus de 6% et au taux de croissance réalisé en 1998.

En terme de contenu de la croissance par branche industrielle le tableau n° 5 le montre.

Tableau n° 5 : Croissance par branche :

Branche / Année	Sidé. Métal	M écan . métal.	Elect.	Agro-alim.	Textile /cuirs	Chimie /pharm .	Bois/ pap.	Mat.de .constr.
1998	5,80%	18,10%	18,30%	13,10%	1,10%	23,20%	-2,30%	5%
1999	18,10%	12,20%	-9,60%	-1,9%	-15,80%	-2%	-11,70%	-2,7%

Source : CNES, rapport de conjoncture économique du 1er semestre 2000.

Il a été enregistré le recul sensible de la production industrielle du secteur public (-1,5%). Ce dernier continu a affronté le découvert bancaire qui est passé de 18 milliards dinars à fin décembre 98 à 23 milliards DA à fin 1999. Ce découvert touche le noyau dur de l'industrie à savoir les ISMMEE, et cela, en dépit des mesures appliquées telles que les fermetures d'unités et les compressions d'effectifs. Cette

situation a suscitée de lourdes retombées sociales, le chômage à fin 1999 touchait 3 millions de personnes.(11)

Par-ailleurs, au cours de l'année 2001, l'environnement de l'entreprise s'est caractérisé par les modifications introduites par les ordonnances promulguées. La première a porté sur le nouveau dispositif d'organisation, de gestion et de privatisation des EPE en remplacement des ordonnances de 1995 ; sa mise en œuvre a donné lieu à la dissolution des dix holdings publics et la création de 28 sociétés de gestion de participation SGP. La seconde a concerné la promotion de l'investissement en la mise en place de l'ANDI (Agence Nationale de Développement de l'Investissement) en remplacement de l'APSI.

Comparativement à l'année 2000, la production industrielle a augmenté de 0,9% au cours de l'année 2001. Le secteur privé avec une augmentation de 4,5% se retrouve à l'origine de cette croissance, et cela, contrairement au secteur public qui a connu une baisse de 0,7%. Le tableau n° 6 montre l'évolution par branche de l'année 2001 par rapport à 2000.

Branche / Année	Sidé. Métal	M écan . métal.	Elect. Electro.	Mat.de constr.	Agro-alim.	Textile s/cuirs	Chimie Pharm.
2001 par rapport à 2000	+8,6%	+22%	+5%	+0,4%	-12,8%	-14,7%	+7,4%
Découvert bancaire 2001 en milliards DA	14	43,3	13,3	/	/	15,4	/
Excédent de trésorerie 2001 en milliards DA	/	/	/	14	28,6	/	/

Source : CNES, rapport de conjoncture économique du 2ème semestre 2001.

Le secteur industriel continu de s'inscrire dans le prolongement des tendances lourdes qui touchent l'économie nationale. Cette situation interpelle les pouvoirs publics sur l'urgence d'une solution durable qui porte sur :

- Une clarification en matière d'organisation, de gestion et de privatisation des EPE.
- Une accélération de la privatisation des EPE qui connaissent des problèmes chroniques de marché.
- L'intensification des programmes de mise à niveau des PME/PMI dans le but d'améliorer leur compétitivité pour constituer un effet de levier aux exportations hors hydrocarbures.

3.1- Programmes de mise à niveau des entreprises.

Le ministère de l'industrie et de la restructuration industrielle a mis en place un certain nombre de programme d'appuis, d'aide et de soutien aux entreprises désireuses d'améliorer leurs performances industrielles et de se positionner sur le marché international(12). Dans ce cadre, le programme de mise à niveau pour le développement de la compétitivité industrielle* vise à préparer l'environnement des entreprises à son insertion dans l'environnement OMC et aux espaces de libre échange. A cet effet, la signature en décembre 2001 de l'accord d'association avec l'union européenne marque l'entrée de l'économie algérienne dans la compétition industrielle mondiale.

Le mouvement de réduction de droit de douanes a commencé en janvier 2001, et dans un intervalle de 12 années, d'après l'accord d'association avec l'union européenne, les barrières douanières seront définitivement éliminées pour l'ensemble des produits industriels, le défi est énorme pour les entreprises algérienne, car conquérir des marchés à l'extérieur s'avère malaisé compte tenu du niveau de performance des entreprises internationales lesquelles viendront prendre le marché nationale (actuellement l'industrie alimentaire).

Le dispositif de soutien de l'entreprise porte sur la modernisation de l'outil de production et sur des actions qualitatives (certificat ISO, formation managérale, plan marketing, communication….). le compte d'affection spéciale "fonds de promotion de la compétitivité industrielle" a été alimenté dans le cadre de la loi de finance 2002 pour un montant de 2 millions de DA. Les aides se feront par le comité nationale de la compétitivité industrielle en fonction des fonds disponibles.

Conclusion:

Pour conclure, nous proposons quelques remarques:

- La politique de stabilisation menée depuis 1994 a bénéficie de factures exogène favorable (pétrole, pluviométrie). Cette politique a permit de rétablir de façon précaire les équilibres macro-économiques. Par contre, la stabilisation pour être durable nécessite une croissance économique forte qui repose sur la relance continue de l'économie réelle.
- Selon le CNES, la crise que connaît le secteur industriel est due(13) à l'obsolescence des technologies utilisées qui datent des années 70, et au déficit en management des entreprises notamment dans les domaines de la gestion, de l'innovation et du marketing. Cette crise est aussi la résultante de l'absence d'une relance réelle des investissement et de la lenteur dans les opérations de mise à niveau de l'outil de production, ainsi que du marque

* Ces études disponibles réalisées sur la compétitivité des entreprises sont ceux de l'INPED. Au titre de constat, il est noté la stagnation de l'économie algérienne tout au long des dernières années et l'écart négatif important de productivité par rapport aux pays du bassin méditerranéen.

de vision claire sur les projections futurs du développement du pays et le rôle du secteur industriel dans ce développement (La PME/PMI, en particulier).

- L'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à la zone de libre échange de l'union européenne impose à l'entreprise algérienne d'arrêter une stratégie prospective tournée vers l'étranger. La compétitivité est aujourd’hui mondiale. Dans ce cadre préparer l’entreprise à affronter la concurrence internationale consiste à mettre à nouveau, à la fois, l’entreprise et son environnement, ce dernier restant encore marqué par la lourdeur de la gestion et de l’inertie des structures.

- En ce qui concerne l'investissement étranger, notre pays en terme d'attractivité est classé (14) au rang 91 sur une liste de 140 pays bien loin derrière la Lybie, le Maroc, la Tunisie. De plus les défis lancés par l'OMC dans le cadre de la mondialisation. Cette situation impose la correction des distorsions qui pénalisent notre économie et la rendent moins attractives et, en particulier, la promotion d’activités nouvelles d’exportation utilisant les avantages comparatifs propres lesquels seront transformer en avantages compétitifs.

- En ce qui concerne les échanges extérieurs, le volume des exportations reste caractérisé par le poids prépondérant des exportations d’hydrocarbures. Atteindre un niveau d’exportation hors hydrocarbures de 2 milliards $, affichés par les pouvoirs publics, ne sont pas encore atteints.

- La privatisation des entreprises publiques son être menée judicieusement, nécessite l'existence, au préalable, d'une épargne signifiante, de marché financier de taille et viable, d'un système bancaire efficient et d'une économie stabilisée et aussi d’entreprises économiques rentables. En l'absence des conditions sus évoquées, la cession des actions des entreprises publiques s'avère coûteuse et entachée d'aléa de risque.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1) Rabah ABDOUN: Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (94-98) P. 29. Cread n° 46 (1er Trim 99)
2) L. MEKIDECHE: Exportation des hydrocarbonés et restructuration industrielle en Algérie enjeux , stratégie. L'économie n° 14.
3) RABAH Abdoun: Idem P .30
4) Idem.
5) Ahmed Bouyacoub: Les stratégie industrielle en Algérie en matière d'environnement P. 88. Créad n° 45 (3eme Trim 98).
6) Sont considérés comme investissement toutes les opérations de création nouvelle de société d'extension des capacité de production d'une société existante, de restructuration d'une société existante ou de sa réhabilitation.
7) Abdellatif BENACHEHON: Bilan d'une réponse économique inachevée en méditerranée P. 27. Cread n° 46 du 1er trim 99.
8) Rabah ABDOUN id P .36.
9) Cherif CHAKIB: La restructuration industrielle nécessité d'une approche systémique P.48 Cread n° 41 3eme Trim. 97.
10) CNES, rapport de conjonction économique du 2eme semestre 1999.
11) CNES, idem.
12) M. Akroun; revue économique « Qui fait quoi ». novembre 2002.
13) CNES: projet de rapport de conjonction du 2eme semestre 1999.
14) Quotidien liberté du 16 Mai 2000.